المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في ج. م. ع

د. دعاء محمود جوهر
مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية ـ جامعة عين شمس

يتطلب النجاح الاقتصادي في القرن الـ 21 امتلاك المهارات الريادية للعمل، ويحتاج الشباب في العمل الريادي التطبيقي الخبرة حتى يصبحوا أكفاء في المسار المختار، وأن يكونوا مفيدين لأنفسهم ومجتمعهم.

ويقدم التعليم الفني وخاصة الصناعي، قناة عملية موجهه نحو ريادة الأعمال، والتي من خلالها يكتسب الطلاب المعرفة الأساسية عن ريادة الأعمال وتطوير المهارات للعمل بسلوك ريادي في مكان العمل.

ويشير تعليم ريادة الأعمال إلى قدرة الفرد على تحويل الأفكار إلى أفعال، وتشمل الابتكار والإبداع وتحمل المخاطر، وكذلك القدرة على التخطيط وإدارة المشروعات بما يحقق الأهداف.

وبناء على ذلك تمثل الهدف الرئيسي للبحث في التوصل إلى مجموعة من المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في ج. م. ع. وتحقيقًا لهذا الهدف اعتمد البحث على المنهج الوصفي، والذي بمقتضاه تم معالجة الموضوع وفقًا لخمسة محاور رئيسة؛ تضمن القسم الأول الإطار العام للبحث. أما القسم الثاني فقد تضمن إطارًا نظريًا حول تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية الصناعية؛ من حيث طبيعته (مفهومه، أهدافه، المبادئ التربوية الموجهة له، أبعاده/ مجالاته)، والإستراتيجيات الداعمة له، وكذلك معوقات تضمينه بهذه المدارس. أما القسم الثالث من البحث فتناول أفضل الممارسات المرتبطة بتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في الأدبيات المعاصرة، وتمثلت في ممارسات مرتبطة بإدارة المدرسة، وممارسات مرتبطة بدعم ثقافة الريادية، وأخرى مرتبطة بتكوين المعلم الريادي. وقد تناول القسم

الرابع من البحث وصفًا وتحليلًا لواقع تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية بـ ج. م. ع. وتناول القسم الأخير من البحث أهم المتطلبات الإدارية الداعمة لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في ج. م. ع، والتي تم تقسيمها إلى متطلبات فكرية وتشريعية وتنظيمية وبشرية وأخرى تكنولوجية.

The administrative Requirements for Entrepreneurship Education at Industrial secondary school in A.R.E

Dr. Doaa Mahmoud Goher
Lecturer in Educational Administration
And Comparative Education dep.
Faculty of Education— Ain shams university

The economic success at 21 century requires having Entrepreneurial skills for work. Youth need experience in the applicable Entrepreneurial work to be efficient at the chosen path, and to be useful to themselves and their society.

The technical education especially industrial one presents an applicable channel for Entrepreneurship Education through which students can acquire the basic about Entrepreneurship and develop skills to work in an Entrepreneurial behavior at work.

Entrepreneurship Education refers to the individual's ability to transform ideas to actions, it includes innovation, creativity, and having risks, in addition to the ability to plan, manage projects in a way that achieve goals.

Thus, the main goal of this research is to reach to a group of administrative Requirements for Entrepreneurship Education at Industrial secondary school in A.R.E, to achieve this goal the research depended on the descriptive methodology through which the research issue was handled according to five main parts: the first part included the general framework, the second part included theoretical framework around Entrepreneurship Education at Industrial secondary school (concept, goals, educational principles directing, it, sides), and the strategies that support it, in addition to the obstacles that stands in front of applying it at schools. The third part of the research handled the best practices that are connected with Entrepreneurship Education at Industrial secondary school in the contemporary literatures such as: practices that are connected with school management, supporting the Entrepreneurial culture, and Entrepreneurial teacher formation. As for the fourth part of the research included description and analyzing the reality of Entrepreneurship Education at Industrial secondary school in

A.R.E. the last part of the research handled a group of administrative Requirements that support Entrepreneurship Education at Industrial secondary school in A.R.E which are divided into (mental, legislative, organizational, human, and technological ones).

المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في ج. م. ع

د. دعاء محمود جوهر
مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية ـ جامعة عين شمس

القسم الأول: الإطار العام للبحث

مقدمة:

يتطلب النجاح الاقتصادي في القرن الـ 21 امتلاك المهارات الريادية للعمل. ويحتاج الشباب في العمل الريادي التطبيقي إلى الخبرة حتى يصبحوا أكفاء في المسار المختار، وأن يكونوا مفيدين لأنفسهم ومجتمعهم.

وقد فرضت التكنولوجيات الجديدة والعولمة وتأثيراتها على النظم التعليمية ضرورة التحول لإعداد الشباب بشكل أفضل للبيئة الجديدة، مع التركيز على فجوة المهارات المتزايدة وخاصة المهارات الريادية، والتي بحاجة إلى تطويرها لتتماشى مع القرن الـ 21 من خلال المؤسسات التعليمية على المستويات كافة. (1)

وتعرف ريادة الأعمال Entrepreneurship بأنها "قدرة الفرد على تحويل الأفكار إلى أفعال، وتشمل الابتكار والإبداع وتحمل المخاطر، وكذلك القدرة على التخطيط وإدارة المشروعات بما يحقق الأهداف من ناحية، وبما يدعم كل فرد في الحياة اليومية وفي المنزل والمجتمع ويجعل العاملين أكثر وعيًا بسياق عملهم ويكونوا قادرين بشكل أفضل على تشكيل فرصهم، وتوفير أساس للرياديين لوضع الأنشطة المجتمعية أو التجارية. (2) وهذا يعني أن ريادة الأعمال تعد بمثابة عملية تحديد وتحليل الاحتياجات غير المشبعة، من خلال الابتكار وإشباع تلك الاحتياجات من خلال تحمل مسئولية المخاطر المصاحبة لها.

ويعرف الريادي Entrepreneur بأنه: "الشخص القادر على توفير الموارد، وخلق فرص العمل اللازمة للتعاون والترابط مع الآخرين، بالشكل الذي يزيد من قيمهم على نحو أعلى من الماضي، بالإضافة إلى كونه قادرًا على تقديم التغييرات، الإبداع والأفكار الجديدة التي تسهم في الارتقاء بالعمل، ومن الزاوية الإدارية، ينظر للريادي على أنه مدير العمل الصغير، الذي ينظم، يدير، ويتوقع المخاطرة المرتبطة بالعمل ويستعد لها، فهو لا ينظم الموارد لبناء الثروة فقط، لكنه يدير أيضًا هذه الموارد بكفاءة حتى يستديم الإبداع الخاص به، ويقلل من المخاطرات المحتملة المرتبطة بالعمل. ومن ثم فإن نجاح الريادي يعتمد بشكل أساسي على رغبته في قبول/ تحمل المسئولية المرتبطة بعمله الخاص". (3)

كما يشير إلى "ذلك الشخص الذي يضع في اعتباره تداعيات النشاط وقدرته على التقدم في هذا النشاط، مع توقع المخاطرة ومجابهتها. وعلى ذلك فهو الشخص الذي يخلق الفرص من المواقف المتنوعة التي تقابله ويكون قادرًا على الاستفادة منها في بيئة تنافسية، من خلال تحويل الأفكار إلى أعمال والتسويق لها، وتبني المخاطرة، وخلق/ إبداع قيمة للعمل باستثمار الوقت والجهد، والتغلب على المعوقات، وإدارة المواهب المختلفة وتنظيمها وإحداث التوازن بينهم. (4) ومن ثم فالريادي هو شخص متحمل للمخاطر، منسق، منظم، مالئ للفجوات، قائد، مبدع، مبتكر، يركز بشكل أساسي على جعل الحياة ذات معنى.

وفي ذات السياق قد أشار جرين Greene 2011 إلى أن الريادي الناجح مستقل يريد أن يصنع قراراته ويفعل الأشياء التي يرغبها، واثق من ذاته، قادر على صنع الخيارات بمفرده والبعد عن القرارات ضعيفة الجدوى والتأثير، لديه الإصرار لتحقيق الأهداف الجوهرية، علاوة على أنه موجه بالهدف، فهو يعرف ما يريده وقادر على التركيز في تحقيقه، لديه الحافز لوضع معايير خاصة به وتحقيقها، يفكر في طرق جديدة لتسويق عمله ويبحث دائمًا عن حلول جديدة للمشكلات، يتخذ القرارات اللازمة لهزيمة منافسيه، متابع عن قرب للتكنولوجيا المتجددة التي تعينه على إنجاز عمله بكفاءة، فالكثير من التكنولوجيات يمكن أن تساعد في العديد من أنشطة الأعمال، حتى يتسنى له القيام بعمله بكفاءة.

(5) ومن ثم يمكن القول إن الريادي الناجح يجب أن يمتلك مهارات تقنية مرتبطة بالقدرة على الاتصال واستخدام التكنولوجيا الحديثة وغيرها، ومهارات مرتبطة بإدارة الأعمال، مثل: التخطيط وصنع القرار والتسويق والتفاوض وغيرها، بالإضافة إلى مهارات شخصية مرتبطة بالإبداع والثقة العالية في القدرات والأفكار، والمثابرة وتحمل المخاطرة المحسوبة والالتزام بتنفيذ الأهداف.

في ضوء ما تقدم يمكن القول إنه ينبغي أن تطمح المدرسة الثانوية الفنية إلى تخريج الطالب الريادي، الذي لديه القدرة على تمييز الفرص الريادية واقتناصها وتحمل المخاطرة المرتبطة بها بشكل محسوب يمكنه من تحويل أفكاره المبتكرة إلى أعمال ومشروعات جديدة، تدعم فكرة التوظيف الذاتي من ناحية، وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود للمجتمع من ناحية أخرى.

ويقدم التعليم الفني وخاصة الصناعي، قناة عملية موجهة نحو ريادة الأعمال وتعليمها، والتي من خلالها يكتسب الطلاب المعرفة الأساسية عن ريادة الأعمال وتطوير المهارات للعمل بسلوك ريادي في مكان العمل. على أن يتم تقييم محتوى ريادة الأعمال كباقي الكفايات المتضمنة في التأهيل الفني. (6)

ويعرف تعليم ريادة الأعمال Entrepreneurship Education على أنه "نوع من أنواع التعليم الذي يمكن من خلاله التأثير في نمو وتطوير الريادي من خلال التدريب الفني والمهني، ويتم من خلاله توليد الرغبة والقدرة لدى الفرد للسعي نحو استثمار الفرص في المجتمع من ناحية، وأن يكون قادرًا على بناء مشروع بنجاح اعتمادًا على الفرص المحددة. وهذا يعني أنه يساعد على تزويد طلاب التعليم الفني بالمعرفة والمهارات والابتكارات لتشجيع ريادة الأعمال في مواضع متعددة". (7) ومن ثم فإن تعليم ريادة الأعمال يعد بمثابة أداة فعالة تمكن الطلاب بالتعليم الفني الصناعي من أن يكونوا مستعدين للدخول في الحياة العملية من خلال قدرتهم على التوظيف الذاتي كخيار ذي قيمه لهم.

وفي إطار الدور الذي يمكن أن تقوم به المدارس الثانوية الفنية، ومنها الثانوية الصناعية في ريادة الأعمال وتعليمها، من خلال إكساب الطلاب المعارف والمهارات الأساسية المرتبطة بريادة الأعمال، والابتكار، والإدارة،

والقيادة، وذلك بما يمكنهم من البدء بمشروع صغير وتحمل المخاطرة المحسوبة من ناحية، ودعم فكرة التوظيف الذاتي لديهم من ناحية أخرى. تم إنشاء وحدة مركزية لتيسير الانتقال لسوق العمل بقرار وزير التربية والتعليم رقم (283)، بتاريخ 26/ 6/ 2014م، والتي تعمل على تمكين طلاب وخريجي التعليم الفني من الانتقال لسوق العمل من خلال مساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة لحياتهم العملية مبنية على معلومات دقيقة عن سوق العمل. وفي إطار هذا الاهتمام تم استحداث مجموعة من الوظائف الجديدة داخل المدارس الفنية منها؛ مسئول ريادة الأعمال بالوحدة المدرسية، والتابع لمدير الوحدة المدرسية لتيسير الانتقال لسوق العمل بالمدرسة التابع لها، وتكمن مهمته الأساسية في تنمية ودعم قدرات الطلاب المبتكرين والمبدعين، وكذلك الخريجين من التعليم الفني، وتطوير الاتجاهات الخاصة بريادة الأعمال لديهم، وذلك من خلال مجموعة من المهام، منها: [8]

1- العمل على وضع خطة للمشاريع الصغيرة لخريجي التعليم الفني.
2- نشر وترسيخ الفكرة والرؤية الصحيحة لريادة الأعمال بين طلاب المدرسة.
3- عمل دورات إرشادية عن ريادة الأعمال وتوضيح اتجاهات سياسات الدولة نحو ذلك.
4- التواصل مع جمعيات رجال الأعمال وأي مؤسسات أخرى لدعم وتقديم خدمات وبرامج ريادة الأعمال، متكاملة لطلاب وخريجي التعليم الفني.
5- التركيز على تعزيز وتقوية اتجاه ريادة الأعمال في المشاريع الصغيرة للطلاب والخريجين.
6- إدارة وتقييم والإشراف على برامج ريادة الأعمال داخل المدرسة، ومتابعة وتقييم أداء الطلاب والخريجين في مجال ريادة الأعمال.
7- التعاون مع مدارس التعليم الفني داخل المحافظة لتقديم خدمات ريادة الأعمال للطلاب والخريجين.
8- عمل مسابقة سنوية للابتكار وريادة الأعمال داخل المدرسة.

وفي ذات الإطار ـ المتعلق بدعم التوجه الريادي بمدارس التعليم الفني ومنها الصناعي ـ اتجهت وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني وبالاتفاق مع شركاء التنمية الدوليين، إلى التخطيط لتجريب برنامج تعليمي لا صفي، لا يخضع لأي من أعمال الامتحانات ولا يحتسب ضمن مجموع درجات الطلاب، بعنوان "التوجيه والإرشاد المهني"، بطريقة منظمة؛ تمهيدًا لتعميمه على جميع هذه المدارس على مستوى الجمهورية، على أن يندرج عمل هذا البرنامج ضمن أنشطة الوحدة المركزية لتيسير الانتقال لسوق العمل وتحت إشرافها. (9) والذي يعد بمثابة خطوة أولية يمكن من خلالها توفير التوجيه والإرشاد المرتبطين بالمهن التي يتطلبها سوق العمل، وإكساب الطلاب المهارات المتعلقة بتلك المهن والمتناسبة مع متطلبات القرن الـ 21.

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود سالفة الذكر المبذولة لدعم الفكر الريادي وتعليمه في المدارس الثانوية الصناعية بما قد يسهم في تكوين الطالب الريادي الناجح، إلا أن الواقع يشير إلى أنه ما زال هناك ضعفًا في مهارات خريجي هذه المدارس والمرتبطة بالتوظيف الذاتي والقدرة على الإبداع وتحمل المسئولية، والذي يرجع إلى العديد من العوامل، هي: (10)

1- ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي المدارس الثانوية الصناعية، مع ضعف الكفايات والمهارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومهارات العمل الجماعي لدى خريجيها (انخفاض مستوى كفاية خريجية، نتيجة للقصور الواضح في إعدادهم للتكيف مع المجتمع الذي يعيشون فيه ومتطلباته المتغيرة).
2- ضعف التخطيط والتنسيق والتكامل بين المدارس الثانوية الصناعية وقطاع الصناعة في مصر؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف استجابة التعليم الثانوي الصناعي لاحتياجات سوق العمل.

3- معظم برامج التدريب الحالية المقدمة لمعلمي التعليم الثانوي الفني ومنها الصناعي، تتسم بالنمطية والشكلية، وعدم الاستمرارية، بالإضافة إلى عدم مراعاتها لاحتياجاتهم التدريبية.
4- تواضع التمويل المتاح لتطوير مدارس التعليم الثانوي الصناعي، وغياب ارتباط بعض التخصصات بالبيئة المحيطة.
5- ضعف المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم الثانوي الصناعي.
6- قصور في التجهيزات والأدوات والخامات ومعدات الورش اللازمة للدراسة المهنية.
7- ضعف التنسيق بين الإدارة المدرسية بهذه المدارس وأصحاب المصانع والمؤسسات الخاصة في تحديد مقدار الزيادة والنقص في التخصصات الصناعية المختلفة.

وبناء على ما سبق تتحدد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1- ما الأسس النظرية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في العالم المعاصر؟
2- ما واقع تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية بـ ج. م. ع؟
3- ما المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية بـ ج. م. ع؟

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق ما يلي:

1- التعرف على الأسس النظرية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في العالم المعاصر.
2- الوقوف على واقع تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية بـ ج. م. ع.
3- التوصل إلى مجموعة من المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية بـ ج. م. ع.

حدود البحث:

يسير البحث في إطار الحدود التالية:

1- يتناول البحث المدارس الثانوية الصناعية نظام الـ 3 سنوات؛ نظرًا لأنها تعد بمثابة قناة عملية موجهة نحو ريادة الأعمال وتعليمها، والتي من خلالها يكتسب الطلاب المعرفة الأساسية عن ريادة الأعمال، وتطوير المهارات للعمل بسلوك ريادي في مكان العمل.

2- يتناول البحث تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية، من حيث:

أ. أفضل الممارسات لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية الصناعية؛ وهي:

- ممارسات مرتبطة بإدارة المدرسة الريادية.
- ممارسات مرتبطة بدعم ثقافة الريادية.
- ممارسات مرتبطة بالمعلم الريادي وتكوينه.

ب ـ المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية الصناعية؛ وهي:

- متطلبات فكرية.
- متطلبات تشريعية.
- متطلبات تنظيمية.
- متطلبات بشرية.
- متطلبات تكنولوجية.

منهج البحث:

يتبنى البحث الحالي المنهج الوصفي الذي يهتم برصد الواقع ووصف الظاهرة كما تحدث في الواقع الفعلي لها. [11] وفي ضوء المنهجية المتبعة يسير البحث وفق الخطوات التالية:

1- وصف وتحديد الأسس النظرية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية.

2- وصف وتشخيص لواقع تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في ج. م. ع.

3- طرح مجموعة من المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في ج. م. ع.

القسم الثاني: الإطار النظري للبحث

يتناول هذا القسم الأسس النظرية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية، وذلك وفقًا للمحاور التالية:

أولًا ـ طبيعة تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية الصناعية:

ترجع بداية ريادة الأعمال كنشاط إبداعي وابتكاري إلى الحضارات القديمة، مثل: الحضارة البابلية، المصرية، العربية والصينية. ففي العصور القديمة كان هناك العديد من الأنواع لريادة الأعمال في اليونان القديمة وإمبراطورية روما؛ حيث كان يوجد العديد من الأنشطة الريادية تدعم التجارة والتبادل المالي. (12)

وقد اشتُقّت كلمة ريادة الأعمال Entrepreneurship من الكلمة الفرنسية "Entreprendre" التي تشير إلى الفعل الذي يحاول، ويغامر فيه الفرد، ويأخذ على عاتقه عمل من نوع خاص. (13)

وعرفت ريادة الأعمال كمفهوم منذ القرن الثاني عشر، بينما الدراسة الأكاديمية لذلك المفهوم بدأت في القرن الـ (18). أما عن التعريف الشامل لريادة الأعمال فقد بدأ فقط في القرن الـ 20 من خلال عالم شهير Schumpeter في عام 1934م، والذي عرف ريادة الأعمال من وجهة نظره على أنها: "القدرة على تحمل المخاطرة المحسوبة المرتبطة ببدء عمل أو مشروع، والتي ـ على الرغم من وجهة نظر مالك رأس المال بأنها تتضمن المبادرات، السلطة، الإلهام والقيادة ـ هي مسألة رغبة أكثر منها رأس مال"، ثم توالت العديد من التعريفات لريادة الأعمال تختلف عما جاء به هذا العالم لتشمل عملية صنع القرار وتطوير وظائف ربحية. (14)

كما عرفها ستيفعام Steve 2010م، بأنها: مفهوم متعدد الاتجاهات يتضمن امتلاك الفرد لعمل صغير (نظرية المخاطرة)، أن يكون مبتكر (النظرية الديناميكية)، أن يعمل كقائد (نظرية السمات)، أو يكون لديه القدرة على البدء

في عمل شركة جديدة (النظرية السلوكية)، ويتضمن إلقاء الضوء على الفرص لفتح أسواق جديدة أمام المؤسسة التعليمية من خلال ابتكار فريق ما (كجزء من المؤسسة) أو داخل المؤسسة ككل، ويتضمن أيضًا البدء في عمل شركة جديدة من دون أي موارد وإبداع قيم جديدة متسقة مع العمل كالقيم الاجتماعية، ومتسقة أيضًا مع الحكومة وكذلك المؤسسة التعليمية. (15) ومن ثم فهي تلك العملية التي تسعى للإجابة عما يفعله الريادي، وكيف يفعله، وذلك بالتركيز على تحديد وتحليل الاحتياجات غير المشبعة، والابتكار في إشباعها من خلال تحمل مسئولية المخاطر المصاحبة لها.

وتعد ريادة الأعمال علمًا وفنًّا؛ فهي علم يجب تعليمه من خلال التدريب، وهي كإدارة المشروع فن يمكن تعليمه من خلال الفعل، فأولئك الذين يشرعون في توظيف أنفسهم ذاتيًّا، أو يشرعون للبدء في عمل بحاجة إلى تدريب على إدارة الأعمال، التسويق، التمويل، المحاسبة، إدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، كما أنهم بحاجة أيضًا إلى تعلم الجوانب المادية والقانونية للعمل أيضًا. (16) ومن ثم فإن ريادة الأعمال بحاجة إلى أن يتم تعليمها والتدريب عليها من خلال مؤسسات تعليمية تدعم التوجه الريادي، وتسهم في إعداد طلاب رياديين قادرين على الإبداع والابتكار من ناحية، وتحمل مخاطرة البدء في مشروع من ناحية أخرى.

ويعد الربط بين النواحي الأكاديمية والعملية المرتبطة بالأعمال مهمًّا للغاية ليس فقط لضمان ارتباط المنهج بالحياة العملية، لكن لتوفير نماذج الدور والتوجيه والنصيحة والخبرة. فالربط بين النواحي الأكاديمية وبيئة الأعمال مهم جدًّا في بناء نظام بيئي ريادي، والذي من دونه يعجز الريادي عن المواجهة، الأمر الذي يتطلب بناء الثقة والشراكة بين هذه قطاعات بعضها مع بعض، وكذلك خلق بيئة نظامية تيسر تطوير الأعمال ونموها. (17)

ويمثل التعليم الفني شكلًا من أشكال التعليم الذي يهدف بشكل أساسي إلى إعداد المستفيدين الذين لديهم القدرة على التوظيف الذاتي في وظيفة، أو مجموعة الوظائف، وهذا ما أكده ديك Dike 2009 بأن: "التعليم الفني قد صمم

لتطوير المهارات الوظيفية للطلاب؛ بمعنى تزويدهم بالمهارات للحياة، للتعلم، والعمل كمواطنين منتجين في المجتمع العالمي، ومن ثم يعد هذا النوع من التعليم الأساس لتحقيق التمكين الاقتصادي والتطوير القومي". (18)

ويسعى هذا النوع من التعليم إلى إعداد وتأهيل القوى البشرية؛ بهدف إكسابهم مهارات التوظيف، وتوفير تدريب مستمر لأولئك، حتى يتم تأهيلهم باستمرار بشكل يسهم في التكيف مع بيئة العمل الحديثة، وتتمثل أهدافه فيما يلي: (19)

- مساعدة الأفراد على اكتساب المهارات التقنية والمهنية.
- ينمي الوعي لدى الأفراد المرتبط بمسارهم الوظيفي، من خلال طرح الخيارات المتاحة في عالم العمل.
- مساعدة الشباب على الفهم الذكي للتعقد المتزايد للتكنولوجيا، وذلك بما يثير الابتكار لديهم.

وقد أكدت إحدى الدراسات أن خريجي برامج التعليم الفني، وخاصة الصناعي، أكثر قدرة على البدء بعمل عقب سنوات التخرج من خريجي المدارس الثانوية العامة، وذلك نظرًا لإكسابهم مهارات ريادة الأعمال من خلال مقررات ريادة الأعمال وتخطيط الأعمال التي درسوها، حيث يساعد التعليم الفني على تطوير مجموعة من المهارات الأساسية، مثل: الريادية، المالية، الإدارية والقيادية. ومن ثم يتم إعداد الطلاب للأنشطة الإنتاجية وفرص التوظيف وخاصة الذاتي، والفرص المرتبطة بزيادة الدخل. ومن ثم فإن تعليم ريادة الأعمال يشجع المدارس الثانوية الفنية عامة، والصناعية خاصة، على التفكير خارج النماذج التقليدية للتعلم والتدريس داخل الحجرات الدراسية؛ من خلال مقرر أساسي عن كيفية إعداد خطة عمل يهدف إلى تزويد الطلاب الخريجين بالمهارات الريادية، مثل: مهارات الاتصال، والمهارات المالية والإدارية والقيادية، ليكونوا رياديين. (20)

في ضوء ما سبق يتضح ما يلي:

- أن التعليم الثانوي الصناعي ـ كأحد أشكال التعليم الفني ـ يبقى الأساس في تحقيق التمكين الاقتصادي والتنمية القومية.

- أن التعليم الثانوي الصناعي هو الأساس في إكساب المتعلمين المهارات الريادية اللازمة للتواجد الحقيقي الذاتي.
- أن تعليم ريادة الأعمال يمكن أن يكون فعالًا بشكل خاص في التعليم الثانوي الصناعي؛ حيث يتم تدعيم فكرة المخاطرة من خلال المهارات المرتبطة بها في عمل محدد.
- أن دعم تعليم ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الصناعي يتطلب فهمًا واضحًا لهذا التوجه ولمتطلبات تطبيقه بشكل فعال يدعم فكرة التوظيف الذاتي، وينمي قدرة طلاب هذا النوع من التعليم على الإبداع وتحمل المسئولية.

1- مفهوم تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية:

تزخر الأدبيات المعاصرة بالعديد من التعريفات لتعليم ريادة الأعمال؛ فقد عرفها Kinter2007 على أنها: "هي العملية التي يقوم من خلالها الفرد باقتناص الفرص، إشباع الاحتياجات والرغبات، وكذلك المخاطر المصاحبة لها عن طريق الإبداعات". [21] كما تشير إلى تلك البرامج التي تدفع وتزود التدريب المهاري لإبداع وتطوير العمل. [22] ومن ثم فهي تعد بمثابة اتجاه أو طريقة للتعلم والتفكير؛ بمعنى أنها تمثل حالة عقلية إبداعية أكثر من كونها إدارة عمل، فهي طريقة لتلقي وتوضيح الفرصة أينما توجد.

وفي ذات السياق، أشارت إحدى الدراسات إلى أن تعليم ريادة الأعمال هو عملية تعلم مدى الحياة، وتمثل المعايير ومؤشرات الأداء الداعمة لها إطار عمل للمعلمين لاستخدامها في بناء الأهداف المناسبة، والأنشطة التعليمية، والتقييم لطلابهم. وباستخدام هذا الإطار سوف يمتلك الطلاب أنشطة تعليمية أكثر تحديًا وتقدمًا، وكذلك الخبرة التي تمكنهم من تطوير الحاجة الداخلية لديهم لاكتشاف وإبداع فرص ريادية، بالإضافة إلى الخبرة لبدء وإدارة عملهم الخاص بهم بنجاح، والحصول على مميزات هذه الفرص. [23]

وبغض النظر عن تعدد المفاهيم الخاصة بتعليم ريادة الأعمال، فإن هذه المفاهيم ارتبطت بتأكيدات متنوعة على المعرفة والمهارات والاتجاهات الريادية

التي يجب أن يكتسبها الطلاب بشكل عام، ومنهم طلاب التعليم الثانوي الصناعي، وخصائصهم الشخصية التي تمكنهم من تحويل الأفكار إلى أفعال، وكذلك ما يقومون به من نشاط ريادي، والروح الريادية، بالإضافة إلى التركيز على ريادة الأعمال باعتباره خيارًا مهنيًّا في غاية الأهمية، والتدريب الريادي، وكذلك دور الطالب الريادي في المجتمع، بالإضافة إلى كيفية إدارته وامتلاكه عمل أو مشروع صغير.

وتهدف سياسات تعليم ريادة الأعمال بالمؤسسات التعليمية إلى تيسير إبداع/ تطوير ثقافة الريادية، والتي بدورها سوف تساعد الطالب الريادي في تحديد الفرص واستيعابها. (24)

ولا تدور فكرة تعليم ريادة الأعمال حول مجرد تعليم/ تدريس لشخص ما كيف يبدأ عمل ما، لكن أيضًا تشجيع التفكير الإبداعي وتعزيز الإحساس القوي بتقدير الذات والتمكين. فمن خلال تعليم ريادة الأعمال يتعلم الطلاب كيف يطورون عملهم، بالإضافة إلى اكتساب معارف أساسية، مثل: (25)

أ. القدرة على إدراك الفرص في حياة الفرد.

ب. القدرة على تتبع الفرص من خلال توليد أفكار جديدة وإيجاد الموارد المطلوبة.

ج. القدرة على إنشاء وعمل شركة جديدة.

د. القدرة على التفكير بطريقة مبتكرة وناقدة.

وفيما يتعلق بجوانب تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الفنية ومنها الصناعية، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنها تتمثل فيما يلي: (26)

أ. **التطوير الشخصي:** يجب أن يبني تعليم ريادة الأعمال الثقة، ويشجع التقدم، ويدعم روح الريادية، بالإضافة إلى توليد الرغبة للنجاح وتصور الفعل.

ب.**تطوير الأعمال:** تنمية المهارات التكنولوجية، والمالية للتوظيف الذاتي وريادة الأعمال، والتي تنتج عن تنمية وتقدم المهارات الشخصية.

ج. **تطوير المهارات الريادية:** التدريب على المعرفة الريادية المتعلقة بالمهارات الاجتماعية، والاتصال عبر الشبكات، والحلول المبتكرة للمشكلات، والبحث عن فرص، والبيع، والمقابلة، والعروض، وقيادة المجموعة، والتعاون مع المجتمع، والبيروقراطية، والمعايير الثقافية المحلية وكيف تؤثر في العمل.

ويتكون تعليم ريادة الأعمال وأنشطة التدريب المرتبطة به في المؤسسات التعليمية ومن بينها المدارس الثانوية الصناعية، من ثلاثة جوانب أساسية، هي: (27)

أ. ريادة الأعمال **كمقرر دراسي؛** يغطي أجزاء من مبادئ علم الاقتصاد اللازمة لإعداد خطة عمل، مع تركيز المقرر في أجزاء منه على مهارات الريادي.

ب. ريادة الأعمال **كنشاط؛** يركز بشكل أساسي على الرياديين وكيفية إعدادهم لخطة عمل قابلة للتطبيق.

ج. **تمكين الريادي؛** وذلك من خلال التركيز على جهدهم وكيفية تحديد مواهبهم وتمكينها.

ولا شك أن نجاح المدرسة الثانوية الصناعية في تضمين ريادة الأعمال وتعليمها يتطلب تبنيها لريادة الأعمال كمقرر دراسي، وكذلك كنشاط تعليمي، بالإضافة إلى تمكين الريادي، باعتبارها الجوانب الأساسية لتعليم ريادة الأعمال، والتي يتوقف نجاحها في تضمينها على إحداث التكامل بين هذه الجوانب الثلاثة بشكل فعال يضمن تحقيقها لأهداف تعليم ريادة الأعمال بجودة عالية.

2- أهداف تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية:

يهدف تعليم ريادة الأعمال إلى تيسير عملية اكتساب الأفراد المهارات الأساسية في الريادية؛ حيث يلعب التعليم الريادي دورًا مهمًّا في تزويد الأفراد باتجاهات الريادية؛ حيث يسهم في اكتساب الخبرات التعليمية، واكتساب المهارات اللازمة لإحداث التغير العقلي، وتطوير مهاراتهم، مثل: المهارات

الابتكارية والقيادية التي تسهم في التطوير الشخصي والمهني للأفراد، وذلك من خلال حياتهم الأكاديمية. (28)

وفي ذات السياق، أشارت إحدى الدراسات إلى أن أهداف التعليم الريادي يمكن تقسيمها على نطاق واسع إلى ما يلي: (29)

- اكتساب المهارات الأساسية، مثل: المهارات المرتبطة بالقراءة، الحساب، الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات وحل المشكلات، والتي تقدم في مجملها المتطلبات الأساسية للعمل بكفاءة في بيئة العمل، وكذلك التخطيط للمسار الوظيفي وتحديد فرص العمل المناسبة واقتناصها.
- تطوير المهارات الاجتماعية والشخصية، مثل: العمل في فريق، الثقة بالذات، الوعي الذاتي، تحمل المخاطرة، حل المشكلات، والرغبة في الإبداع.
- تطوير المهارات المتعلقة ببدء عمل ما، أو الأمور المالية، مثل: وضع مسودة لخطط العمل، التسويق، الإدارة المالية، المبيعات، إدارة الموارد البشرية. غالبًا ما يقوم المشاركون بعمل التمرينات في كيفية عمل شركة خاصة بهم، بما يمكنهم بعد ذلك من تطوير قدراتهم على التخطيط للميزانية الشخصية والعائلية.

في ضوء ما سبق يتضح أن تعليم ريادة الأعمال يختلف عن دراسات الأعمال والاقتصاد، فهدفه هو دفع الابتكار، الإبداع، والتوظيف الذاتي، ويتضمن العناصر التالية:

- ✓ تطوير الاتجاهات والمهارات الشخصية التي تشكل عقل وسلوك الريادي: (الابتكار ـ الشعور بالمبادأة ـ تحمل المخاطرة ـ الثقة بالنفس ـ القيادة ـ روح الفريق).
- ✓ زيادة الوعي لدى الطلاب نحو التوظيف الذاتي وريادة الأعمال باعتبارها خيارات وظيفية محتملة.
- ✓ العمل في مشروعات وأنشطة محددة ملموسة.

- ✓ توفير المهارات والمعرفة الخاصة بالأعمال، المتعلقة بكيفية البدء بعمل شركة بنجاح.

ويهدف تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية، إلى تحقيق ما يلي: (30)

- توفير تعليم وظيفي للشباب بما يمكنهم من التوظيف الذاتي.
- تزويد الطلاب بالتدريب المناسب الذي يساعدهم على أن يكونوا مبدعين ومبتكرين في تحديد فرص جديدة للعمل.
- يعمل كعامل محفز على النمو والتنمية الاقتصادية وتقليل الفقر.
- تطوير فرص للتوظيف.
- تزويد الطلاب بالتدريب الكافي الذي سيساعدهم على بناء وظيفة في أعمال صغيرة ومتوسطة الحجم.
- دعم روح الإصرار لدى الشباب للدخول في مغامرة أعمال.
- تطوير انتقال هادئ من اقتصاد صناعي تقليدي إلى آخر حديث.

في ضوء ما سبق يتضح أهمية تضمين ريادة الأعمال في المناهج والمقررات والأنشطة، أو ما نطلق عليه (تعليم ريادة الأعمال)، بالمدارس الثانوية الصناعية، وما يسعى لتحقيقه من أهداف تضمن تمكين طلابها من المهارات الريادية، والإدارية والاتصالية، التي تعدهم ليكونوا رياديين من ناحية، وتكسبهم الخبرة العملية الموجهة لدعم فكرة التوظيف الذاتي من ناحية أخرى.

3- المبادئ التربوية الموجهة لتعليم ريادة الأعمال بالمدرسة الثانوية الصناعية:

يقوم تعليم ريادة الأعمال على أربعة مبادئ رئيسة موجهة لممارساته التعليمية، وميسرة لتحقيق أهدافه بالمؤسسات التعليمية ومنها المدارس الثانوية الصناعية، وهي: (31)

أ. تعلم من أجل فهم التفاعل بين الفرد الريادي والمشروع الذي يتبناه والبيئة التي يعمل فيها (بأعضائها وأصحاب المصلحة المعنيين)،

وتشكل هذه العناصر في مجملها نظامًا معقدًا وديناميكيًا، تتفاعل وتترابط مع بعضها من أجل تحقيق الأهداف.

ب. تعلم من أجل التنقل في بيئات معقدة وديناميكية؛ فلا بد أن يعمل تعليم ريادة الأعمال على تطوير الوعي الذاتي، والإستراتيجيات الموجهة نحو هدف معين، من أجل إقامة مشاريع أو استغلال الفرص، بما يجعل الفرد المبادر قادرًا على التنقل في بيئات معقدة وديناميكية.

ج. تعلم من أجل بناء وتقييم المعرفة والإستراتيجيات الريادية؛ من خلال تطبيق ما وراء المعرفة في عمليات تعليم ريادة الأعمال، ليكون جسرًا بين الأنشطة التربوية وتحقيق الأهداف التعليمية التي تركز على تطوير المهارات الفردية، وبناء المعرفة والإستراتيجيات الريادية من أجل المغامرة الريادية المحسوبة، كما أن استخدام ما وراء المعرفة يمكن أن يساعد الطلاب على تطوير نزعتهم الريادية.

د. تعلم من أجل تحويل الأفكار إلى أفعال؛ من خلال التفكير التأملي (لماذا وكيف) بما يسهم في تطوير المناهج المختلفة التي تهدف إلى فهم العملية الفردية المتمثلة في تحويل التجربة إلى التعلم، والتعامل بطريقة خلّاقة ومرنة مع الأوضاع المعقدة.

في ضوء ما سبق يتضح أن تحقيق أهداف تعليم ريادة الأعمال بالمدرسة الثانوية الصناعية يتوقف بشكل أساسي على درجة إيمان العاملين بالمدرسة بالمبادئ السابقة، وتطبيقها بشكل فعال يضمن تنمية الوعي الريادي والتفكير الناقد وروح المخاطرة المحسوبة لدى طلابها، ليتمكنوا من التعامل بشكلٍ واعٍ ومرن مع بيئتهم المعقدة والتكيف معها.

4- المجالات الأساسية لتعليم ريادة الأعمال بالمدرسة الثانوية الصناعية:

تتنوع المجالات الأساسية لتعليم ريادة الأعمال في المؤسسات التعليمية، ومن بينها المدارس الثانوية الصناعية، ويمكن تحديدها فيما يلي: [32]

أ. **تضمين ريادة الأعمال في التعليم والتدريب:** الأمر الذي يتطلب معه التزامًا قويًّا من الحكومة فيما يتعلق بالسياسة والموارد. ويتضمن في المدرسة الثانوية الفنية الصناعية حملات التوعية بأهمية ريادة الأعمال مع تصميم الأنشطة المصاحبة للمقررات التي تساعد الطلاب على فهم عالم العمل، بما يتضمنه ذلك من زيارات لمؤسسات الأعمال.

ب. **تطوير المناهج:** فيجب تطوير برامج ريادة الأعمال عبر التخصصات كافة في المدارس الثانوية الفنية، وذلك باستخدام التكنولوجيا ووسائل الإعلام لتيسير تطوير مواد وبرامج مبتكرة تفاعلية.

ج. **تنمية المعلم:** يمثل المعلمون الأساس في تعليم ريادة الأعمال، فالخطط والإستراتيجيات ستكون بلا جدوى دون معلمين فاعلين لتطوير فهم ووعي الطلاب بأهمية هذا التعليم، الأمر الذي يتطلب معه توفير إستراتيجيات التدريب المناسب خاصة المرتبطة بطرق التدريس التفاعلية، مع ضرورة تأكيد مشاركة المعلمين من ذوي الممارسات الأفضل في تعليم ريادة الأعمال، وتشجيعهم للوصول لمجتمع العمل وإحداث التكامل معه وتضمينه بما يفيد عملية التعلم.

د. **الشراكة مع القطاع الخاص:** والتي تعد أحد أهم عوامل نجاح تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية الصناعية؛ حيث تسهم في تيسير ريادة الأعمال من خلال تطوير شبكات من الشراكات المثمرة عبر القطاعات المختلفة، وتطوير بيئة من الثقة والتعاون في النظام البيئي المحلي.

في ضوء ما سبق يتضح أن قدرة المدرسة الثانوية الصناعية على تضمين تعليم ريادة الأعمال بها، يتوقف على درجة إدراكها لأهمية وطبيعة كل مجال من هذه المجالات في علاقته مع المجالات الأخرى، وذلك في إطار من التقييم الواضح لكل مجال، ووضع المعايير وتوفير الموارد ووضع الإجراءات اللازمة لضمان تحقيقه بشكل مستمر.

ثانيًا ـ الإستراتيجيات الداعمة لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية:

يتناول هذا المحور الإستراتيجيات الداعمة لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية من منظور الأدبيات مع أمثلة لها في بعض الدول.

تشير الأدبيات إلى أن هناك تعددًا في أنواع الإستراتيجيات التي تدعم تضمين تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي؛ لتشمل: (33)

1- **إستراتيجيات خاصة: Specific Strategies** تركز بشكل أساسي على تضمين تعليم ريادة الأعمال داخل التعليم الثانوي، من خلال خطط عمل تهدف إلى إعداد الطلاب للتوظيف الذاتي، بالإضافة إلى تزويد المعلمين بالتدريب المطلوب لمساعدتهم على توفير اتجاهات إيجابية نحو ريادة الأعمال والتوظيف الذاتي من ناحية، وتدعيم جودة تعليم ريادة الأعمال والتدريب على كل المستويات داخل كل أجزاء النظام التعليمي من ناحية أخرى.

2- **إستراتيجيات اقتصادية/ على نطاق أوسع Broader Strategies**، والتي تدمج/ تشكل الأهداف لتعليم ريادة الأعمال، حيث توجد الأهداف القومية المرتبطة بتعليم ريادة الأعمال في الإستراتيجيات القومية للتعلم مدى الحياة، بالإضافة إلى التعليم العام وإستراتيجيات الشباب التي تتضمن بشكل عام مدخل الكفايات الأساسية. وفي هذا النوع من الإستراتيجيات غالبًا ما تحتضن إستراتيجيات النمو الاقتصادي تعليم ريادة الأعمال.

3- **مبادرات فردية أو متعددة Individual or Multiple Initiatives** مرتبطة بتعليم ريادة الأعمال، والتي تتضمن التعاون المثمر والقريب بين المهتمين بالتعليم والعمل لدفع وتضمين تعليم ريادة الأعمال في التعليم الثانوي، بما يمكن الطلاب من اكتشاف عالم العمل، وإعدادهم لخياراتهم المهنية المستقبلية، بما يمكن أن تتضمنه من مرافقة الوظيفة بشكل دائم Job ـShadowing. وكذلك إثارة اهتمام المدارس

والأحزاب المهتمة بالتعليم بمجموعة متنوعة من البرامج لتوجيه تعليم ريادة الأعمال، بما يوفر للمدارس الفرصة لجذب التمويل للمشروعات الأولية باعتبارها خطوة أولى لتضمين تعليم ريادة الأعمال في المنهج الدراسي.

في ضوء ما سبق يتضح أن هناك تنوعًا في إستراتيجيات تضمين تعليم ريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الصناعي، منها ما هو على المستوى القومي، من خلال دمج أهداف ريادة الأعمال في الإستراتيجيات القومية للتعليم الثانوي (الصناعي)، ومنها ما هو على مستوى المدارس من خلال خطط العمل التي تهدف إلى إعداد الطلاب للتوظيف الذاتي وتحمل المسئولية والمخاطرة المرتبطة بمشروع ما، أما المستوى الثالث من الإستراتيجيات فيشمل مبادرات فردية تتطلب شراكات للمدارس مع مؤسسات الأعمال والأحزاب من خلال مجموعة متنوعة من البرامج لتوجيه ريادة الأعمال بها، وذلك بما يضمن تحقيق التعاون المثمر معها ويضمن دعم هذه المبادرات بشكل فعال. ولا شك أن تضمين ريادة الأعمال وتعليمها بالمدارس الثانوية الصناعية يتطلب فهمًا واضحًا لطبيعة كل مستوى ومتطلباته، في ضوء علاقته بالمستويات الأخرى، مع ضرورة إحداث التكامل بينهم بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة على نحو فعال.

وفي إطار إيمانها بأهمية التوجه الريادي في التعليم الثانوي الفني وخاصة الصناعي، اتجهت **كينيا** إلى تطبيق مشروع أفضل الممارسات بالتعليم الثانوي الفني الصناعي والتدريب TVET عام 2009م؛ حيث اتجهت سياسة الحكومة في برنامج استثمار ريادة الأعمال إلى تعزيز عملية تطوير المهارات لزيادة الإنتاجية لمحاكاة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص التوظيف. وقد تم إدارة هذا البرنامج من خلال لجنة مرشدة تحت قيادة مدير التعليم الفني. واستمرت الحكومة في دعم برنامج الاستثمار في ريادة الأعمال، حيث وصلت نسبة الطلاب المتخرجين من المدارس الثانوية الفنية الصناعية الذين حصلوا على تدريب وأصبحوا قادرين على التوظيف الذاتي حوالي 40%، وأكثر من 20%

من أولئك الذين حصلوا على وظيفة براتب قد بدأوا أيضًا أعمالهم الخاصة بهم، والتي تمثلت أشهرها في: صناعة السجاد، ميكانيكا السيارات، الكهرباء، صنع الملابس، الإلكترونيات، وغيرها من الصناعات. وقد ساعدت هذه المبادرات على التقليل من عدد الخريجين الذين لا يجدون وظائف، بالإضافة إلى تعزيز استقطاب التعليم الثانوي الفني الصناعي لمزيد من الطلاب. (34)

وقد تكاملت ريادة الأعمال داخل التعليم الثانوي الصناعي الكيني باعتبارها جزءًا من المنهج، وعليه استطاع المتدربون تعلم تقنيات الأعمال مثل التكلفة، التسعير، إعداد الميزانيات، الاحتفاظ بسجلات العمل، التسويق، وإعداد خطط الأعمال وما إلى ذلك، وقد ساعدت هذه المعرفة المشاركين على إدارة أعمالهم بشكل فعال. (35)

كما أقامت كينيا نظامًا من خلاله استطاعت تضمين المؤسسات الربحية في تحديد محتوى التدريب، وذلك بهدف جعل التدريب الذي يتلقاه الشباب أكثر ارتباطًا وتلبية لمكان العمل. فالبطالة في كينيا لا يمكن حلها من خلال التدريب على المهارات الفنية فقط، بل هناك حاجة إلى ربط التدريب بالتوظيف باعتباره أساسًا لأفضل الممارسات والإستراتيجيات. ومن هنا جاءت أهمية ريادة الأعمال في تمكين خريجي التعليم الثانوي الفني الصناعي من أن يصبحوا مواكبين للتوجه الاقتصادي للدولة، ومن ثم تعتبر المهارات الفنية والريادية أصلًا من الأصول التي يجب استثمارها. (36)

وقد شاركت الهيئات التالية في تحديد أفضل الممارسات، وهي: حكومة كينيا ممثلة في وزارة العلوم والتكنولوجيا، معهد كينيا للتعليم والمسئول عن تطوير مناهج التعليم والتدريب في كينيا، ووزارة الصناعة، بالإضافة إلى المهتمين بالتعليم الفني الصناعي والتدريب والباحثين، وصانعي السياسة، ورابطة الصناعيين والمنظمة المركزية لاتحادات التجارة. وتنوعت وسائل الدعاية المستخدمة في تقرير أفضل الممارسات فكانت المؤتمرات، السيمينارات، أوراق وورش العمل، والتقارير في التعليم الثانوي الفني الصناعي، أما عن مصدر هذه الممارسات كان وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا. (37)

وقد تضمنت الفوائد المتعلقة بأفضل الممارسات المرتبطة بريادة الأعمال بالتعليم الثانوي الفني الصناعي في كينيا، تحسين التوظيف (سواء كان الذاتي أو براتب) للمتخرجين، وتعزيز المشاركة مع القطاع الخاص والصناعة، وكذلك تحسين الدعاية والتسويق لبرامج التعليم الثانوي الفني، فضلًا عن تعزيز مكانة التعليم الثانوي الفني بشكل عام والصناعي على وجه الخصوص. (38)

وفي هولندا، قامت الحكومة المركزية بتيسير تطوير تعليم ريادة الأعمال من خلال وسائل عرض المحفزات للمدارس على اختلاف أنواعها، ومنها المدارس الثانوية الفنية الصناعية؛ حيث تم إنشاء لجنة خاصة بـ "ريادة الأعمال والتعليم"، وذلك على المستوى القومي من خلال وزارة الشئون الاقتصادية ووزير التعليم، يتحدد دورها الأساسي في حث كل قطاعات التعليم (الابتدائي، الثانوي، الفني والجامعي) والتنسيق فيما بينها من ناحية، والمنظمات المجتمعية ومنظمات الأعمال من ناحية أخرى. ومن بين أهم أهداف هذه اللجنة زيادة الوعي والدعم لريادة الأعمال في التعليم؛ وتحديد المعوقات وإيجاد الحلول، بالإضافة إلى دفع تطوير المشروعات الاستطلاعية pilot projects. من خلال جمع نماذج جيدة يمكن تبنيها بواسطة مؤسسات تعليمية أخرى في كل مستويات التعليم، كما تم توفير الدعم المالي المناسب من قبل وزارة الشئون الاقتصادية لتطوير طرق التعلم والمواد المستخدمة في تدريس المقررات، بالإضافة إلى الأنشطة، مثل: تنظيم السيمينارات، تدريب المعلمين. (39)

وفي أيرلندا، يعد البرنامج المهني لشهادة المغادرة the leaving certificate، vocational programme (LCVP)المقدم للمستوى الثاني من التعليم الثانوي، إحدى أولويات قسم التعليم والعلوم في أيرلندا، وقد صمم هذا البرنامج خصيصًا لتعزيز الحلقة العليا من التعليم الثانوي 15 ـ 18 سنة عن طريق إضافة متغير مهني قوي. ويربط البرنامج بين الدراسة النظرية ـ مع تركيز حيوي على التعلم الذاتي الموجه، والريادية ـ والعمل مع المجتمع، وقد تم إشراك نسبة كبيرة من المدارس في هذا البرنامج حوالي (509) مدرسة بواقع 37407 طالب، كما تم إدارة البرنامج من قبل فريق مشكل من عدد من

المعلمين، ويتصل هذا البرنامج بدوره مع الأعمال المحلية والمجتمع المحلي، ويتم دعمه من الحكومة المركزية. ويؤكد هذا البرنامج تداخل الاختصاصات معتمدًا على مدخل قائم على التعلم عن طريق الفعل، وأما هدفه العام فقد انصب على تخريج طالب لديه مهارات الابتكار وريادة الأعمال. (40)

باستقراء ما سبق يتضح أن هناك تنوعًا في الإستراتيجيات التي تم تبنيها لدعم تعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية، ما بين إستراتيجيات خاصة وأخرى اقتصادية وثالثة مرتبطة بمبادرات فردية، كما أن هناك تعددًا في الإستراتيجيات التي تم تطبيقها في المدارس الثانوية الفنية ومنها الصناعية، والتي ترتبط بتضمين ريادة الأعمال وتعليمها من خلال المنهج الدراسي والأنشطة، وكذلك عقد المؤتمرات والسيمينارات وورش العمل وبرامج التدريب لدعم ثقافة الريادية بهذه المدارس من ناحية، ونشر أفضل الممارسات التدريسية المرتبطة بتعليم ريادة الأعمال بهذه المدارس من ناحية أخرى. وأن هذا التنوع في الإستراتيجيات المتعلقة بريادة الأعمال وتعليمها على المستويات كافة يتيح الفرصة أمام مدارس التعليم الثانوي الصناعي في تبني ما يناسبها من إستراتيجيات تتفق وطبيعتها وأهدافها وإمكاناتها وعلاقاتها مع بيئتها المحيطة، وتمكنها من تحقيق أهداف التعليم الريادي بها.

وعلى مستوى المدارس الثانوية الصناعية، تشير الأدبيات إلى أن هناك تنوعًا في الأساليب التي تتبناها المدارس الثانوية الفنية ومنها الصناعية، لدعم تعليم ريادة الأعمال بها، ومن أهمها ما يلي: (41)

أ. توفير المهارات الخاصة المطلوبة في تنمية رأس المال البشري.
ب. الاستعانة بمجموعة من المعلمين والموجهين ممن لديهم مهارات الريادية والإبداع منذ بداية مسارهم الوظيفي.
ج. توفير التمويل اللازم لدعم برامج ريادة الأعمال.
د. توفير الدعاية المناسبة لتعليم ريادة الأعمال لإشراك المهتمين بتطوير هذا التعليم، من خلال وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية.
ه. توفير التدريب لمعلمي هذا النوع من التعليم على تعليم ريادة الأعمال.

و. تطوير بيئة صديقة اقتصادية.
ز. إنشاء تعاون بين المدرسة والمؤسسات الربحية.
ح. تشجيع إنشاء نوادي الأعمال business clubs في المدارس الثانوية الفنية.
ط. تطوير برامج الريادي entrepreneur programs لربط الطلاب بالمستثمرين المحليين الناجحين في دعم البرامج التعليمية الواضحة.
ي. بناء المعرفة من خلال الخبرة العملية، مع التقويم المستمر لبرنامج تعليم ريادة الأعمال.

وعلى الرغم من أن هناك تنوعًا في الأساليب التي تتبناها المدارس الثانوية الصناعية، والمتعلقة بتعليم ريادة الأعمال بها، سواء كانت متعلقة بالمهارات الريادية، أو تمويل برامج تعليم ريادة الأعمال، أو متعلقة بالتعاون مع المجتمع المحلي بمؤسساته المختلفة وغيرها من الطرق، إلا أن هناك العديد من العراقيل المتعلقة بتطبيق هذه الأساليب، والتي سيتم تناولها فيما يلي:

ثالثًا ـ. معوقات تضمين تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية:

تتعدد المعوقات التي تقف حائلًا دون تضمين تعليم ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم الفني، ومن بينها المدارس الثانوية الصناعية؛ حيث أشارت إحدى الدراسات إلى "ضعف ثقافة الريادية بالمدرسة الثانوية الفنية، وضعف الدعم الضروري من المهتمين بالتعليم، وذلك في إطار ضعف تمويل برامج التعليم الفني بشكل عام، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الصناعات ومؤسسات التعليم الفني من جهة، ونقص التدريب المناسب لمعلمي التعليم الفني على تدريس ريادة الأعمال، وضعف الكفايات الإدارية لتنفيذ برامج تعليم ريادة الأعمال من جهة أخرى". (42)

وفي ذات السياق أكدت إحدى الدراسات أن الأسباب الرئيسية التي تعوق نجاح عملية تضمين تعليم ريادة الأعمال بمدارس التعليم الفني ومن بينها المدارس الصناعية، تتمثل فيما يلي: (43)

أ. عدم تضمين تعليم ريادة الأعمال في كل أجزاء نظام التعليم الفني.
ب. محدودية مشاركة الطلاب في مشروعات ريادية.
ج. ضعف فعالية طرق التدريس المستخدمة.
د. غياب العنصر العملي/ التطبيقي لريادة الأعمال.
ه. ضعف كفاءة المعلمين.
و. غياب الربط بين ريادة الأعمال ومواد ووظائف التدريب المتخصصة.
ز. ضعف تضمين رجال الأعمال بشكل كاف.

في ضوء ما سبق يتضح أن نجاح تضمين تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية يتوقف على درجة إدراك هذه المدارس لحجم هذه المعوقات وتحديد أسبابها بشكل واضح، ومحاولة التغلب عليها بما يدعم المبادرات والممارسات المرتبطة بتعليم ريادة الأعمال بهذه المدارس من ناحية، ويحقق أهدافها الريادية من ناحية أخرى.

القسم الثالث: أفضل الممارسات المرتبطة بتعليم ريادة الأعمال في المدارس الثانوية الصناعية في الأدبيات المعاصرة

أصبحت المرونة والتكيف والتعلم المستمر، وكذلك التوظيف هي الأهداف الرئيسة لأفضل الممارسات في السنوات الحديثة، وخاصة في مؤسسات التعليم الفني بما فيها المدارس الثانوية الصناعية؛ وتمثل أفضل الممارسات "تقنية عملية، ونشاط ومبادرات، يتم تبنيها حتى تصبح المدرسة أكثر كفاءة في توفير مخرج محدد أكثر من أي تقنية، أو طريقة أو عملية أخرى. وتكمن الفكرة الأساسية في أنه بعمليات محددة من الفحص والاختبار يتم توفير المخرج المنشود بأقل المشكلات والتعقيدات". (44) كما تشير أيضًا إلى "أكثر الطرق كفاءة وفاعلية (أقل جهد وأفضل نتائج)، لإنجاز المهمة بناءً على إجراءات متكررة أثبتت كفاءتها عبر الوقت وعلى عدد كبير من الأفراد". (45) ومن ثم فهي

أداة مهمة تلقي الضوء على أكثر الطرق والأساليب المستخدمة والتي ثبت كفاءتها في إنجاز مهام محددة بشكل يتسم بالكفاءة والفاعلية.

ولما كانت ريادة الأعمال مهمة جدًّا في تمكين خريجي المدارس الثانوية الصناعية حتى يدعموا التوجه الاقتصادي للدولة، فهي على ذلك تعد مهارات الريادية والفنية ضرورية لتنمية الريادي القادر على تحقيق هذا الهدف. ومن ثم فمن الضروري إلقاء الضوء على أفضل الممارسات المرتبطة بتعليم ريادة الأعمال في هذه المدارس.

وبناء على ما تقدم، يتناول هذا القسم من البحث أفضل الممارسات المتعلقة بتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في الأدبيات المعاصرة، وقد تم تقسيمها إلى مجموعة ممارسات مرتبطة بإدارة المدرسة الريادية، وأخرى مرتبطة بدعم ثقافة الريادية، وثالثة مرتبطة بالمعلم الريادي وتكوينه، وفيما يلي عرض وتحليل لهذه الممارسات على النحو التالي:

أولًا ـ ممارسات مرتبطة بإدارة المدرسة الريادية:

تتحدد فعالية الإدارة المدرسية من خلال قدرتها على تحقيق الأهداف التعليمية بكفاءة وفعالية، والتي تتماشى مع أهداف المجتمع وتعكس طموحاته وآماله.

وفي ظل المجتمع الريادي Society Entrepreneurial، فإن المدارس بحاجة إلى أن تصبح ريادية Entrepreneurial School، والتي لا تعني تحويل هذه المدارس لأنشطتها كافة وثقافتها إلى تجارية أو مرتبطة بالأعمال، بل تعمل كمركز لدفع وتوجيه العقول الريادية في عمليات التعلم داخل الحجرات الدراسية في المدرسة ومجتمعها المحلي بشكل يومي. (46)، وهذا يعني أن المدرسة الريادية تعمل كوحدة أساسية لإحداث التغيير المطلوب، من خلال دعمها للروح الريادية وتشجيعها على تطوير بيئة إيجابية لريادة الأعمال، يصبح نتيجتها ـ الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وكذلك أعضاء المجتمع المحلي ـ أكثر نشاطًا في عملية التعلم، ويساهمون في تحقيق الشروط السابقة لتطوير المجتمع الريادي.

وتتميز المدرسة الريادية Entrepreneurial School، بالعديد من الخصائص؛ فهي مدرسة: (47)

1- تمتلك رؤية ورسالة ريادية، فالرؤية المشتركة تمثل الخطوة الأولى في تطوير ثقافة مشتركة، والاتصال (داخل وخارج المدرسة) يسهم في تشكيل العقل الريادي.
2- تمتلك خطة للتطوير؛ والتي يجب أن توضح الخطوات الضرورية لتضمين رؤية المدرسة.
3- تمتلك أهداف وتمارس مهام مرتبطة بالإدارة؛ فتضمين إدارة المدرسة بشكل تام يعد ضروري في إحداث أي تغييرات ذات مغزى داخلها.
4- تمتلك أهداف ومهام مرتبطة بالمعلمين؛ فهم بحاجة إلى فهم التعليم الريادي لأنه يتصل بمادتهم التدريسية، وكذلك اعتبار ريادة الأعمال جهد ورسالة يجب تحقيقها في المدرسة على نطاق واسع.
5- تخطط لإداريها ومعلميها؛ لأن يطوروا باستمرار كفاياتهم الشخصية، وطرق تدريسهم وتعليمهم للتعليم الريادي.
6- تندمج في مجتمعها المحلي؛ حيث تتعاون مع المنظمات المحلية، ومنظمات الأعمال وأولياء الأمور لتطوير بيئة تعلم مفتوحة واتصال قوي مع متعهدي المشروعات.
7- تشجع على تطوير ثقافة الريادية والعقلية الريادية؛ حيث تشجع ريادة الأعمال طبقًا لرؤيتها ورسالتها، وتنمي العقل الريادي في المجتمع المحلي من الاتصال الفعال.
8- تشجع وتشارك إنجازاتها في التعلم الريادي؛ حيث تعمل المدرسة كمركز للتميز لتطوير ودفع ريادة الأعمال وتعليمها، وكذلك تشجيع ريادة الأعمال على المستوى القومي.

وتلعب المدرسة الريادية دورًا مهمًّا وحيويًّا في إكساب المعلمين الكفايات الضرورية المرتبطة بريادة الأعمال من خلال التدريب أثناء الخدمة، حيث تقوم بتيسير جهود المعلمين، بما تتضمنه توفير الموارد الإضافية الضرورية، ودعوة

الأفراد المسئولين عن الموارد لتسهيل التدريب والتصريح للمعلمين والمتعلمين داخل المدرسة لتنفيذ الأنشطة الجديدة داخلها أو في مجتمعها، بالشكل الذي سيكون مفيدًا للطلاب ليتمكنوا من زيارة الرياديين المحليين، أو دعوتهم لتقديم عروض داخل الحجرات الدراسية، بما يتطلب من المعلم التخطيط للاتصال بهم قبل التخطيط لدروسه، والتعاون مع المؤسسات الريادية المحلية. (48)

في ضوء ما سبق يتضح أن دعم التوجه الريادي بالمدرسة الثانوية الصناعية يتطلب بشكل أساسي، تمتع المدرسة الثانوية الصناعية بالعديد من الخصائص والسمات الريادية مرتبطة برؤية ورسالة وأهداف، وكذلك خطط عمل موجهة نحو دعم هذا التوجه، أضف إلى ذلك درجة اندماجها وتفاعلها مع مؤسسات المجتمع المحلي ومتعهدي المشروعات بما يدعم المجتمع الريادي من ناحية، والدور الفاعل الذي يمكن أن تقوم به لتضمين تعليم ريادة الأعمال بها من ناحية أخرى.

وحتى تتمكن المدرسة الريادية من تضمين ريادة الأعمال وتعليمها، فمدير المدرسة بحاجة إلى أن يفكر ويخطط بشكل ريادي، بما يتضمنه ذلك من الالتزام برسالة مدرسته من خلال إعادة فحص ومراجعة فلسفتها، وتطوير ثقافة إيجابية للمعلمين لتطوير أفكارهم والتركيز على الابتكار والتحسين، وذلك من أجل تحسين الفعالية وزيادة الإنتاجية. ولا شك أن مدير المدرسة في القرن الـ 21 بحاجة إلى القيام بممارسات إدارية داعمة لريادة الأعمال؛ والتي من خلالها يتم تحويل التابعين، وإلهام الأفراد لتحقيق النجاح، بما يقود مدرسته إلى تقدم أعلى. (49)

ويعتبر مدير المدرسة رياديًّا مبتكرًا ومطورًا يدرك حجم الفرص المتاحة لمدرسته، ويقوم بتحويلها إلى أفكار عملية مرتبطة بسوق العمل، وكذلك يضيف القيم من خلال الوقت والجهد والمال والمهارات، ويفترض مخاطرة سوق العمل التنافسي لتطبيق هذه الأفكار، ومن ثم فهو بمثابة عامل محفز بالمدرسة الثانوية، والذي من خلال ـ عمليات الإدارة، مثل: التخطيط، الرقابة، الإشراف،

التنسيق، ابتكار وتحمل المخاطر ـ يضمن تدريس وتعلم فعّالَين، بالإضافة إلى تخريج طلاب ذوي جودة. (50)

وتتمثل إدارة ريادة الأعمال في قدرة مدير المدرسة (الريادي) على اكتشاف وتحريك الموارد البشرية والمادية المتاحة وغير المتاحة، التي يطورها لتوجيه المدرسة نحو تحقيق أعلى المعايير وتخريج طلاب يتسمون بالجودة، الذين سيكونون أعضاء عاملين في المجتمع. (51)

وتتمثل أفضل الممارسات الإدارية المرتبطة بريادة الأعمال في المدرسة الثانوية ومنها الثانوية الصناعية فيما يلي: (52)

1- **بناء الثقة Building Trust**؛ فقيادة الآخرين تتطلب الثقة، فالقادة يقومون بدعم التابعين وتقويتهم من خلال إدراك جهودهم، والسماح لهم بالشعور بالالتزام لصنع التغييرات، فيظهر القائد ثقته في تابعيه من خلال تركيزه على بناء علاقة إيجابية وفهم واضح لاحتياجاتهم، وذلك في وجود اتصال مفتوح، ومن ثم فالترابط الجماعي التعاوني يتطلب الثقة والتمكين بما يدفع ويوجه التغيير المنظم. ولا شك أن نجاح المديرين في بناء الثقة بأنفسهم وتابعيهم يعد مؤشرًا مهمًّا على فعالية إدارة المدرسة الثانوية في إدارة ريادة الأعمال.

2- **القيادة ذات الرؤية Visionary Leadership**، فالرياديون يقومون بصياغة رؤية عن المستقبل الذي سوف يزيد من طاقة التابعين ويحولها، ويتم صياغة هذه الرؤية بشكل جماعي تعاوني يجلب معه تغيرًا إيجابيا بالمدرسة. ومن ثم فالمدير القائد بحاجة بشكل أولي إلى تطوير صورة ذهنية عن المستقبل الممكن والمرغوب للمدرسة (الرؤية)، والتي يجب أن تكون واقعية، واضحة، يشترك في صياغتها وتطويرها مع مدير المدرسة المعلمون، أولياء الأمور، والمهتمون بالتعليم في المجتمع، الذين تساهم آمالهم، وأحلامهم، وتوقعاتهم، وقيمهم في تحقيق أهداف المدرسة الثانوية الصناعية وطموحاتها. كما أن مدير المدرسة يمكنه تجسيد القيم والأهداف المرتبطة بالعدل والمساواة وتقدير واحترام

التعدد الثقافي والاهتمام بالنجاح الأكاديمي للطلاب في رؤيته، وبناء على هذه الرؤية يتحدد كيف يقضي الأفراد أوقاتهم داخل المدرسة، والمشكلات التي يتعاونون في علاجها، وكيف يتم توزيع الموارد، ولا شك أن الرؤية الواضحة المحددة للمدرسة الثانوية تدعم التحسين الفعال وإنجاز الأهداف المدرسية.

3- **الاتصالCommunication:** يعرف الاتصال كجانب أساسي من جوانب الإدارة المدرسية بأنه عملية تبادل للمعلومات والأفكار بين فردين أو أكثر أو مجموعة للوصول إلى فهم مشترك يحقق نجاح المدرسة، ومن دون الاتصال الفعال في المدارس الثانوية، لا يعرف المعلمون والطلاب الواجبات المتوقع منهم أداءها، ويسلكون المسار المضاد للإنتاجية. ويقوم المدير الريادي بمشاركة الأفكار والآراء والطموحات، وسياسات المعلومات، ويعمل مع المرؤوسين للتحرك الهادئ للمدرسة، ومن خلال الاتصال الفعال ـ سواء كان داخليًا أو خارجيًا مع المجتمع الخارجي ـ وتتسم الممارسة الإدارية باعتبارها موثوقة وتتميز بالأمانة، والثقة، والشفافية. ويمثل هذا الامتداد العملي لإدارة ريادة الأعمال. ويتوقف نجاح أعضاء المجتمع المدرسي في أداء مهامهم على درجة تبني المدير الريادي لنماذج اتصال فعالة تساعد على تحقيق أهداف الريادية بالمدرسة.

4- **التحسين الذاتي Improvement_ Self:** يعد التطوير الذاتي سلوكًا يقوم به مدير المدرسة الريادي لاستكمال التعلم سواء كان بشكل رسمي أو غير رسمي، وذلك بهدف تطوير الذكاء، واكتساب المهارات لتمكين نفسه وإظهار كفاياته. وفي ضوء التحديات المرتبطة بضرورة تزويد المعلمين والطلاب بالمهارات التعليمية المرتبطة بالريادية، وتنمية قدراتهم لتحقيق النجاح المنشود، فمديرو المدارس الثانوية بحاجة إلى التطوير الذاتي المستمر لمعارفهم، ومهارتهم وإدراكهم، بما يمكنهم من فهم العلاقة بين الأحداث التي تحدث في البيئة المدرسية، من خلال

علاقاتهم التي تحدد وتؤثر في جودة قيادة المدرسة من ناحية، وتسويقهم لمدارسهم من ناحية أخرى. وتعد ورش العمل، والاجتماعات الرسمية، السيمينارات العلمية، المؤتمرات، أهم وسائل التنمية الذاتية لمدير المدرسة الريادي، والتي تمثل فرصًا وطرقًا متميزة للتحسين، سواء كان ذلك تحت رعاية هيئات أم مؤسسات تعليمية، والتي لا توفر فرصًا للإعداد للمشاركة في مجموعة فقط، لكن تسمح أيضًا بمشاركة الأفكار والمشكلات المشتركة مع الإداريين التابعين.

5- **نمذجة الدور Role Modeling:** وتعني تركيز المديرين على اعتبار سلوكياتهم مثال أو نموذج يحتذى بالنسبة لتابعيهم؛ فهم يحدثون تكاملًا في القيم والنظام ويتصلون مع الآخرين لتعزيز التعاون، بما يسهم في تعزيز معتقدات المعلمين عن قدراتهم وبنائها، وإحساسهم بالكفاءة الذاتية، ومن ثم يكون قادة المدرسة ملهمين.

6- **صنع القرار وفق مدخل الإدارة التشاركية Decision Making:** تمثل عملية صنع القرارات قلب عملية الإدارة، وتمثل مشاركة المعلمين والمهتمين بالتعليم في صنع القرارات بالمدرسة الثانوية عملًا إيجابيا يهدف إلى تحقيق النتائج المرغوبة، وفي إطار الدور الفاعل الذي تمارسه القيادة الريادية بالمدرسة الثانوية تبدأ المدارس بعمل تحول من نموذج الإدارة التقليدية إلى نموذج أفضل تقدمه نموذج الريادية، والذي يتم بمقتضاه تبني مدخل إداري تشاركي، يشترك من خلاله كل فرد في المجتمع المدرسي في تحديد الأهداف، صنع القرارات، ويحاسب على ذلك. وكذلك يتم تطوير الهياكل الداعمة للمشاركة في صنع القرارات في المدرسة ولتمكين المعلمين وإعطائهم الفرصة للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في عملهم. باعتبار أن الطريقة الوحيدة التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات بنجاح هي إشراك أعضاء المجتمع المدرسي في تقرير الأشياء التي تهمهم.

7- **تحمل المخاطر وأن يكون مبدعًا Risk taking &Innovative:**

فمدير المدرسة الثانوية الفعال باعتباره رياديًّا، يكون متفتحًا لإدراك الأفكار الجديدة القيمة ويدعم بشكل نشط المعلمين، حتى لو مثل ذلك عنصرًا به مخاطرة أو تحدي، وتؤثر عملية تحمل المخاطر هذه بشكل إيجابي على فعالية المدير؛ لأنها تقوم بتعزيز مستويات الثقة داخل المجتمع المدرسي؛ حيث يشعر المعلمون بالثقة والانتماء، بالإضافة إلى الشعور بالحرية في التجريب دون الخوف من العقاب. ويطلق على هذه العملية الاستثارة الفكرية والتي تمثل التحدي الحقيقي للمعلمين لحل المشكلات والتفكير بطرق خارج الصندوق عند تطوير الخطط الإستراتيجية والإجرائية، وهذا في الواقع ما تدور حوله ريادة الأعمال؛ حيث تركز ريادة الأعمال على خطط العمل المطورة جيدًا والتي تحدد فلسفة المدرسة ورؤيتها وأهدافها وإجراء تحليل الأداء لمراقبة الإنجاز والمحاسبية مع تركيز خاص على التنفيذ.

في ضوء ما تقدم يتضح أن تضمين ريادة الأعمال بالمدرسة الثانوية الصناعية يتطلب معه تبني مدير المدرسة لنمط إداري ريادي، من خلال التركيز على اكتساب السلوكيات المرتبطة ببناء الثقة، القيادة ذات الرؤية، الاتصال الفعال، التحسين الذاتي، ونمذجة الدور، وصنع القرارات الجيدة القائمة على الإدارة التشاركية، وتحمل المخاطر، والإبداع في تطبيق عمليات الإدارة بفعالية، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على دعم التوجه الريادي بهذه المدرسة.

ثانيًا ـ ممارسات مرتبطة بدعم ثقافة الريادية:

تمتلك كل مؤسسة تعليمية ثقافتها الخاصة بها، والتي تعكس أفعال وتفكير وعادات وتقاليد أعضائها، وكذلك صنع القرارات التي تؤثر على طريقة عمل المؤسسة ككل، وحتى تتماشى هذه الثقافة العملية مع التغيرات المتسارعة، فهي بحاجة إلى أن تحمل صفات وخصائص، مثل: المرونة، الإبداع، تحمل المخاطر، والتعاون والتخطيط (ثقافة إجرائية).

وتعد ثقافة الريادية (الثقافة الإجرائية الموجهة نحو الريادية entrepreneurship _ oriented (operational culture عاملًا أساسيًّا لتحقيق نجاح المؤسسة التعليمية؛ حيث تساعد المتعلمين على تعلم كيفية تحمل مسئولية أنفسهم، وتشجعهم على القيام بالعمل حتى لو تضمن الفشل، وتسهم في تطوير كفاياتهم ووسائل وطرق مشاركتهم في التأثير على النشاط المجتمعي. (53)

وبالنظر إلى مصطلح ثقافة الريادية نجد أنها تنصب على ريادة الأعمال والتعليم الريادي، كما أن هناك اختلافًا واضحًا بين تطوير ثقافة الريادية والتدريب على قيادة أو إدارة عمل ما، ويتضح ذلك الاختلاف من خلال برنامج خاص محدد وموجه نحو عالم العمل؛ ولا يجب مقارنة ثقافة الريادية بإدارة الأعمال لكونها ترتبط أكثر بالابتكار والتغيير. (54)

وتعد كل من التنمية الاقتصادية للدولة، وكذلك ثقافة الريادية، وتطوير إستراتيجية تعليم قومية، أكثر العوامل تأثيرًا على تطبيق ريادة الأعمال في التعليم الفني. (55) وهذا يعني أن تضمين ريادة الأعمال وتعليمها في المدارس الثانوية الفنية ومنها الصناعية، يتطلب تنمية الروح الريادية، وكذلك نشر ثقافة الريادية داخل هذه المدارس، والتي تتمثل خصائصها في الابتكار، التنبؤ، الإصرار والعزيمة، والقدرة على تحمل المخاطرة المحسوبة.

وفي ذات السياق أكدت إحدى الدراسات أن التعليم الفني بحاجة إلى دفع/ توجيه ثقافة الريادية لمقابلة تحديات القرن الـ 21، وذلك من خلال تطوير روح الريادية والاتجاه الريادي بين طلابه من خلال برامج التعليم والتدريب التي يقدمها للطلاب. (56)

إن تطوير ثقافة الريادية في المدرسة الثانوية الفنية ومنها الصناعية تعد مهمة صعبة، وذلك لارتباطها بتكوين صفات شخصية مهمة لدى الطلاب، مثل: الإبداع، تقدير الذات، القدرة على تحمل المخاطرة والتي تمثل في مجملها أهم الصفات التي يحتاجها الريادي؛ فثقافة الريادية تسمح/ تتيح للطلاب تحويل

الأفكار إلى أفعال لتطوير هذه الأنشطة، والتي تشكل في مجملها مجموعة من الكفايات الأساسية للنمو الشخصي والاجتماعي للطالب. (57)

وتتضح أهمية تكوين ثقافة الريادية بالمدارس الثانوية الصناعية في كونها "تسمح للأفراد بتغيير أفكارهم وأفعالهم بما يقودهم نحو اتجاه عام نافع لكل أنشطة الحياة، وأنه من المهم تطوير هذه الأنشطة في مرحلة التعليم الثانوي الفني ومنها الصناعي، تلك التي يمكن أن تساهم في بناء الأفعال التي تسمح للطلاب بتطوير ـ من خلال التدريب التطبيقي on training_hands ـ اتجاهاتهم، وقدراتهم الريادية للبدء في مستويات تدريب مختلفة، وتكمن الصعوبات الكبرى المرتبطة بذلك في عدم كفاية نموذج الأكاديمي المطور والمعلمين غير المدربين على تدريس مادة محددة. (58)

وفي ذات السياق أكدت إحدى الدراسات أن الهدف الأساسي من تطوير ثقافة الريادية في التعليم الثانوي الفني ـ من خلال برامج التعلم والتدريب ـ وخاصة من خلال التدريب المهني، هو جعل الطالب يبدأ عمل، وعلى نطاق أوسع، تطوير شيء قيم في المستقبل. (59) وهذا يعني أن برامج التعليم الريادي (مقررات وأنشطة ريادية)، وكذلك البرامج التدريبية المتعلقة بريادة الأعمال تعد أساسية في تطوير ثقافة الريادية ودعم تعليم ريادة الأعمال بالمدرسة الثانوية الصناعية.

فيما يتعلق بالبرامج التي تغرس الروح الريادية بالتعليم الثانوي الفني الصناعي، فقد أكدت إحدى الدراسات أن هذه البرامج يجب أن تدرب الطلاب على تعقيدات الحياة الواقعية من خلال التعلم القائم على التدريب، والعمل والإعداد للحياة اليومية. وحتى يتم تحقيق هذه الأهداف يجب أن يتضمن تعليم ريادة الأعمال مقررات للقدرات التفاوضية، القيادة، تطوير المنتجات، التفكير الابتكاري، وظهور التكنولوجيا المبتكرة. (60)

ويعد التركيز على التدريب المهني نحو الأفكار، القدرات، الخصائص هو الأساس في تطوير ثقافة الريادية بالمرحلة الثانوية (الفنية)، فالطلاب يجب أن يطوروا خصائصهم الشخصية، ويتعلموا من خلال التدريب الواقعي hands

on training بحيث يكون مستوى أعلى من التدريب المهني، وأن يتعلموا كيف يقومون بكتابة خطة عمل، بمعنى آخر بدء عمل، وعلى نطاق واسع تطوير شيء جديد وذي قيمة في المستقبل. (61)

في ضوء ما سبق يتضح أهمية تطوير ثقافة الريادية بالمدرسة الثانوية الصناعية، من خلال تطوير الروح الريادية والاتجاه الريادي داخل هذه المدرسة عن طريق برامج التعليم والتدريب المهني التي يتم تقديمها لطلابها، والتي تسهم في تحويل أفكارهم إلى أفعال ذات قيمة مرتبطة بعملهم في المستقبل.

وحتى يتم بناء ثقافة الريادية بالمدرسة الفنية الصناعية، فأولياء الأمور بحاجة إلى أن يكون لديهم وعي وفهم واتجاه إيجابي حول ريادة الأعمال؛ حيث إن آراءهم تؤثر في آراء أبنائهم، الذين يجب تشجيعهم في كل من المدرسة والمنزل لإقناعهم بالفرص الريادية. (62)

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن البرامج الداعمة للتدريب على مهارات الريادية واللازمة لدعم ثقافة الريادية تتضمن، ما يلي: (63)

1- **المعرفة الريادية:** وتشمل؛ فهم دور الريادي على نطاق واسع ومحدد، وفهم دوره في المجتمع، وكذلك الخصائص الأساسية للريادي وسلوكه، ومعايير العمل وأخلاقياته، بالإضافة إلى أنواع القرارات العامة والمهارات الأساسية لريادة الأعمال، والتوظيف الذاتي، وكذلك تطوير المسار المهني.

2- **بدء العمل:** ويشمل؛ تحديد الفرص القائمة على السوق واحتياجات المجتمع، ومعرفة الأنواع المختلفة لنموذج العمل (أعمال صغيرة ـ تعاونات ـ شراكات ليست ربحية ـ مشروعات ذات تقنية عالية)، وكذلك استخدام تكنولوجيا مناسبة، فضلًا عن كيفية تقدير رأس المال المبدئي، وتحديد مصادر رأس المال والتمويل البديل وضمان الموارد.

3- **تنفيذ العمل:** بما تشتمل عليه من؛ تقييم الأسواق، وتطوير صفقات تسويقية ناجحة.

وفي إطار اهتمامها **بدعم ثقافة الريادية** بالتعليم الثانوي والعالي، اتخذت الحكومة **الفرنسية** عام 2004م قرارات هدفت إلى دعم الروح الريادية؛ حيث تبنت سياسة قومية لزيادة الوعي بريادة الأعمال داخل النظام التعليمي، وكذلك تغيير الاتجاهات والعقليات، وذلك من خلال اتخاذ العديد من المبادرات، من أهمها إنشاء مكان/ مؤسسة للممارسات التدريسية لريادة الأعمال في كل من مؤسسات التعليم الثانوي والعالي، هدفت إلى رفع الوعي لدى الطلاب وتزويدهم بالتدريب الخاص في ريادة الأعمال. وتتمثل الأهداف الرئيسية له في تحديد الأفعال، جمع البيانات عن البرامج والمقررات، ونشر الممارسات والمعلومات عن تدريس ريادة الأعمال لتيسير تبادل الخبرات وجعل عملية تقييمهم ممكنة، وتعمل هذه المؤسسة تحت إشراف لجنة تشريعية/ إدارية تتكون من 3 وزارات، والعديد من الهيئات والجمعيات. (64)

في ضوء ما سبق يتضح أن نجاح المدارس الثانوية الصناعية في تضمين تعليم ريادة الأعمال بشكل فعال بها يتطلب تطوير ثقافة الريادية بها، تلك التي تشجع الطلاب على الإبداع والابتكار والتغيير، وكيفية بدء عمل ما وتنفيذه بمعنى (تطوير شيء جديد ذي قيمة في المستقبل)، وذلك لن يتم إلا من خلال برامج تعلم وتدريب فعالة، تلك التي تدرب الطلاب على تعقيدات الحياة الواقعية، وتنمي مهارات الريادية لديهم، وتدعم فكرة التوظيف الذاتي.

ثالثاً ـ ممارسات مرتبطة بتكوين المعلم الريادي:

يمثل المعلم حجر الزاوية والأساس في نجاح أهداف العملية التعليمية في مراحلها كافة؛ لما له من دور فاعل في تبني طرق تدريسية مشجعة لطلابه على الإبداع والابتكار، وتحفيزهم على التعلم، والبحث المستمر الداعمين للفعل والعمل.

ويرتبط تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الفنية، ومنها الصناعية، بالممارسات التدريسية الهادفة إلى إبداع وتعزيز قدرة الطلاب على تحمل المسئولية، وأن يكونوا نشطين، مبدعين، وقادرين على تقدير حجم الفرص

المتاحة وتقييم المخاطر والسيطرة عليها من ناحية، والتخطيط وإدارة المشروعات المناسبة لهم. (65)

ويعرف المعلم الريادي بأنه: "هو معلم ملهم، متفتح العقل يتمتع بالثقة العالية والمرونة وتحمل المسئولية، وفي بعض الأحيان كاسر للقواعد والقيود، يسعى إلى تقليل الفجوة بين التعليم والصناعة، ويشرك الخبراء الخارجيين في تدريسه، مع التركيز على خبرات الحياة الواقعية، يشير دائمًا إلى الموضوعات المرتبطة بالعمل؛ فهو داعم لعمليات تعلم الطلاب وتطوير كفاياتهم الشخصية". (66) وبناء عليه يمكن القول إن المعلم الريادي يمثل اللبنة الأولى في دعم التوجه الريادي داخل المدرسة الثانوية الصناعية؛ من خلال دعمه المستمر لطلابه وربطهم بعالم العمل بما يسهم في اكتسابهم للمعرفة والمهارات الريادية.

ويمثل التحدي الأساسي أمام المعلم الريادي داخل الحجرة الدراسية في السماح للطلاب بأن يمارسوا ويشعروا بمفهوم ريادة الأعمال أكثر من التعلم عنه بطريقة تقليدية؛ حيث يتم التركيز على تشجيع التعلم من خلال: الفعل، الخبرة، والتجربة من خلال تحمل المخاطر، وحل المشكلات بطريقة إبداعية، والتغذية الراجعة من خلال التفاعل الاجتماعي داخليًا، ومع العالم الخارجي، فضلًا عن إمكانية ربط نتائج الاختبارات بتطوير مهارات الريادية الشخصية لدى الطلاب. (67)

في ضوء ما سبق يتضح أن المعلم الريادي الناجح هو معلم يمتلك فن التحكم في التعلم لمساعدة الطلاب على توسيع التعلم الاجتماعي، وتشجيعهم على الاتصال عبر الإنترنت، وتطوير دافعيتهم والتزامهم لرؤية الأشياء، بالإضافة إلى تشجيعهم على تحمل المخاطر، فضلًا عن البحث عن الفرص بشكل ابتكاري. وأخيرًا تضمين الطلاب في تحمل المسئولية لتطوير تعلمهم.

ويتضمن تدريس ريادة الأعمال بالتعليم الفني (والصناعي باعتباره جزءًا منه) زيادة الوعي لدى الطلاب بالتوظيف الذاتي باعتباره خيارًا مهنيًّا ممكنًا، والتعلم من خلال الفعل، وكذلك تدريب خاص على كيف يمكن تطوير عمل ما.

وتهدف البرامج في مرحلة التعليم الثانوي إلى إثارة الاتجاهات الريادية والمهارات لدى الطلاب بمزيد من التطبيقات، بما يؤهلهم لحياة العمل المستقبلية. (68)

وتتنوع الطرق التدريسية المستخدمة لدعم تعليم ريادة الأعمال بالمدرسة الثانوية ـ منها الصناعية ـ؛ حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن أكثرها شيوعًا واستخدامًا هي: زيارات ميدانية لمؤسسات أعمال، أو دعوة رواد الأعمال ليقدموا أعمالهم في المدارس، وتشجيع المعلمين على تعاون أعمق مع الشركات من خلال مشروعات مشتركة، أضف إلى ذلك دعم التعاون والاتصال بين المعلمين بما يتيح احتمالات عديدة لتنظيم التدريس في شكل قصص، بما يوفر مداخل جديدة لتطوير ثقافة عمل المدرسة لتكون أكثر ريادية. (69)

في ضوء ما سبق يتضح أن نجاح معلم المدرسة الثانوية الصناعية في دعم التوجه الريادي لدى طلابه، يتطلب منه ضرورة تبني طرق تدريسية متنوعة، تدعم تعليم ريادة الأعمال بطريقة تجعل المنهج المتبع يسمح للطلاب بتحديد وتقييم واكتساب القدرات الريادية، التي تمكنهم من البدء في عمل جديد يدعم فكرة التوظيف الذاتي.

ولما كان المعلم هو الأساس في دعم التوجه الريادي داخل المدرسة، فكان من المهم إلقاء الضوء على أهمية إعداده وتدريبه (تكوينه) بالشكل الذي يمكنه من القيام بهذا الدور الريادي.

فيما يتعلق بإعداد المعلم الريادي، فينظر لتدريب المعلمين على كيفية إدخال مفهوم ريادة الأعمال وتطويره داخل الفصول باعتبارها جزءًا من منهج الجامعات المقدم للمعلمين (تدريب مهني أولي)، وكذلك إتاحة تدريب مهني مستقبلي أثناء مسارهم المهني. وتباعًا يمكن للمعلمين تشجيع طلابهم وتحفيزهم على تبني السلوك الريادي في الحجرة الدراسية من خلال طرق محاولة أن يكونوا أنفسهم رياديين. (70)

وفي ذات السياق، قد تم تصميم برنامج "تدريب المعلم على كيفية تعليم مشروع تجاري" والذي تم في إحدى الجامعات الأسكتلندية جامعة ستراثيليد Strathclyde في المملكة المتحدة، والذي تميز بأن المعلمين اكتسبوا خبرة في

إدارة مشروع عن طريق العمل في مجموعات صغيرة، تتضمن صنع وبيع المنتجات، وتقديم خدمات أو تحسين البيئة. وقد تم إعطاء القليل من التوجيهات الرسمية لكل من الطلاب والمعلمين. أما عن المواقف فقد كانت حقيقية؛ حيث قام الطلاب باختيار مشروعهم وقاموا بعمل خطة عمل واتخاذ كل القرارات المرتبطة بها. وأغلب الوقت لم يحضر الطلاب الفصول بل يتم نصحهم من قبل المعلم عندما يطلب ذلك. وبعد انتهاء المشروع يطلب من الطلاب عرض تقرير شفهي بالإضافة إلى تكليف مكتوب يغطي المهارات والاتجاهات المكتسبة كافة، من خلال المشاركة في المشروع، فضلًا عن كيف يمكن نقل هذه الخبرة واستخدامها كتعليم مشروع تجاري داخل المدارس. (71)

ومن منطلق الاستفادة من خبراء عالم العمل ممن لديهم الخبرة المباشرة في مجال ريادة الأعمال، باعتبارهم بدائل قيمة لتوفير تدريب متخصص للمعلمين في هذا الموضوع، تم صياغة برنامج "مقدمة في ريادة الأعمال"، عام 2004م، في لوكسمبورج، والذي تم بعد ذلك تطويره في المدارس الثانوية الفنية، وتمثلت أهدافه الأساسية في جعل الطلاب على وعي تام بالقطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي، وكذلك تزويدهم بالمعرفة المتخصصة، وإعدادهم للتدريب داخل الشركة. وقد تم تطوير الموديولات الخاصة بالبرنامج في السنوات الأولى والثانية، من خلال المعلمين والخبراء الخارجيين من عالم العمل. وقد قام البرنامج على دراسات حالة بواسطة الخبراء في ضوء خبرتهم المهنية، وقد نجح في الحفاظ على اتصال مباشر وتعاون ملموس بين المدارس والشركات. (72)

في ضوء ما سبق يتضح أن الإعداد قبل الخدمة يكون من خلال ما تقدمه الجامعات من برامج ومقررات وأنشطة عن ريادة الأعمال وتعليمها، والتي تركز في مجملها على اكتساب وتنمية ثلاثة جوانب رئيسة، هي: المعرفة، والمهارات، والاتجاهات الريادية.

ولما كان "تعليم ريادة الأعمال يؤثر بشكل إيجابي ليس فقط على زيادة أعداد الطلاب الرياديين والمبتدئين في عمل مشروع، بل يعطي اهتمامًا متزايدًا للتعليم الريادي في تدريب المعلمين الجدد، وتدريب المعلمين أثناء

الخدمة. فلا يستطيع المعلمون تدريس ريادة الأعمال دون أن يصبحوا أنفسهم رياديين؛ فمن خلال التدريب يكتسب المعلمون صورة إيجابية عن الريادية، وفي ذات السياق يجب أن يكون القائمون على تدريب المعلمين على وعي تام بعلاقة تعليم ريادة الأعمال بالثقافة التعليمية". (73)

وقد أكدت إحدى الدراسات أن تدريب المعلمين لتدريس مهارات الريادية للمتعلمين يعد طريقة مهمة جدًّا لبناء الثقافة الريادية بالمدرسة الثانوية. وأن التعليم وحده لا يمكنه إعداد الرياديين بشكل كامل ليكونوا أصحاب عمل ناجح، لكنه يزيد من فرص النجاح، وأن تعليم ريادة الأعمال يعكس الاهتمام بأن الشباب يجب أن يمتلكوا الاتجاهات، المهارات، والمعرفة لتطوير مستقبلهم، وإدارة شئونهم وحل مشكلاتهم، بما يتضمنه ذلك من: (74)

- التعليم من أجل مشروع (تطوير المهارات المتصلة بالعمل).
- التعلم عن المشروع (المعرفة والفهم).
- التعلم من خلال المشروع (التعلم ليكون صاحب مبادرة).

وترتكز برامج تدريب معلم التعليم الثانوي على نقطتين محوريتين، أولهما: **الريادي كشخص**؛ وتتضمن سمات الريادية، مثل: تحقيق الدافعية، الابتكار، صنع القرار، موقع الرقابة، تحمل المخاطر، وكذلك مهارات الريادية، مثل: صياغة الإستراتيجية، القيادة، التخطيط وإدارة الوقت، والمفاهيم المالية، الاتصال ومهارات التفاوض، والمعرفة الذاتية. وثانيهما: **عملية الريادية**؛ والتي تغطي تعليم الاقتصاد، مثل: البطالة والنمو الاقتصادي، والضرائب والإدارة المالية، الإنتاجية، معرفة الصناعة، وكذلك فكرة العمل، مثل: البحث عن فكرة، الابتكار، الإبداع، بالإضافة إلى صياغة خطة عمل والبدء في عمل ما. وكل ذلك حتى يضمن تحقيق استفادة كاملة من تعليم ريادة الأعمال في المنهج يجب أن يتدرب المعلمون على الفكرتين. (75)

وفي إطار الاهتمام بمعلم التعليم الثانوي الفني وتدريبه، اتجهت العديد من الدول ومنها المملكة المتحدة إلى توفير برامج تدريبية لتنمية معلم التعليم الريادي والمتدربين، برنامج منظمة العمل الدولية بعنوان "اعلم عن العمل"

Know About Business (KAB) وهو برنامج تدريبي لمعلمي التعليم الثانوي الفني، والطلاب ما بين 12 ـ15 سنة، بواقع 120 ساعة للمقرر، ويهدف البرنامج إلى تطوير ثقافة الريادية من خلال تنمية الوعي بين المعلمين والمتدربين بالفرص والتحديات المرتبطة بريادة الأعمال والتوظيف الذاتي. وتم تقسيم المقرر لموديولات متعددة بهدف تكامل البرنامج مع المناهج القومية في هذه المدارس، مع توفير منظمة العمل الدولية للمنتجات والخدمات في هذا المجال. (76)

وفيما يتعلق بوسائل الدعم المقدمة لمعلمي التعليم الثانوي الفني ومن بينها الثانوي الصناعي، والداعمة للممارسات المرتبطة بتعليم ريادة الأعمال، فقد تمثلت فيما يلي: (77)

1- الدعم الإلكتروني On ـline Support: والذي توفره المنطقة من خلاله توفير المعارف والمفاهيم البيداجوجية التدريسية بشكل إلكتروني، من خلال موقع شبكة لزيادة دعم الروح الريادية، مع نشر أفضل الممارسات على نطاق أوسع؛ بهدف إلهام المعلمين الآخرين، مع فحص إمكانية التعاون مع المراكز الأخرى ومراكز المعرفة التي لها نفس الأهداف والأفكار.
2- تبادل الخبرات بين المعلمين، من خلال سؤال المعلمين ذوي الخبرات لمشاركة الممارسات الجيدة، أو من خلال الاقتناع بتنظيم مشروع ريادي في مدارسهم أيضًا. كما يعتبر عقد مناقشات جماعية غير رسمية وربطها بالأنشطة والأحداث والمنافسات إحدى أهم الوسائل الممتازة في هذا المجال، مثل: خدمات التدريب المهني في مجال تعليم ريادة الأعمال أو الموضوعات المرتبطة به.
3- التقديم الجيد للأنشطة، حتى يتم دعم المعلمين الذين يقومون بتدريس ريادة الأعمال، فيجب توفير المواد الخام والمفاهيم الكافية وذات الجودة، لضمان الجودة الدنيا وفق معايير الجودة التي يمكن استخدامها

كموجهات لمنح التمويل للأنشطة المحفزة/ الدافعة للروح الريادية أو ريادة الأعمال.

4- الدعم وجهًا لوجه face ـ to ـ Face، حيث الاحتكاك المباشر للمعلمين الجدد مع المعلمين القدامى الذين لديهم مهارات في تعليم ريادة الأعمال؛ حيث يلعب دورًا مهمًّا في نقل الروح الريادية للمعلمين الجدد ويجعلهم يشعرون بالألفة، وهذا يتطلب عقد ورش عمل لتدريب المعلمين، وتبني مدخلًا مباشرًا للمؤسسات التعليمية يركز بشكل مباشر على الدعم وجهًا لوجه، مع توفير خدمات الإرشاد التعليمي للمؤسسات التعليمية ودعم وتدعيم الابتكارات في التعليم.

5- التوظيفات/ التعيينات في الصناعة Placements in Industry: يتم دعم المعلمين أيضًا من خلال إعطائهم الفرصة للشعور بالريادية، عن طريق تعيينهم بالصناعة حيث تعد وسائل فعالة لتكوين المعلم الريادي ومن ثم الطالب الريادي، حيث يتم تعيين المعلم المتدرب في مشروع صغير صمم (لحل مشكلة التوظيف)، مع بذل الجهود المستمرة لمساعدة العديد من المعلمين للاستمرار في التوظيف في الصناعة.

وحتى تتمكن المدرسة الثانوية الصناعية من تضمين تعليم ريادة الأعمال بها بشكل فعال، فهذا يتطلب فهمًا واعيًا لهذه الممارسات في مجملها، والبحث المستمر عن آليات وسبل تدعيمها سواء كان ذلك داخل المدرسة أو خارجها، معتمدة في ذلك على وسائل متنوعة وخاصة تلك المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة.

القسم الرابع: واقع تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في ج. م. ع

يتناول هذا القسم من البحث واقع تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في ج. م. ع، من حيث الجهود/ المبادرات المبذولة لدعم الفكر الريادي وتعليم ريادة الأعمال، وكذلك المشكلات التي تقف حائلًا دون

نجاح هذه الجهود بشكل فعال. وبناء على ما سبق سيسير هذا الجزء وفقًا للمحاور التالية:

أولًا ـ فلسفة المدارس الثانوية الصناعية وأهدافها في مصر:

يمثل التعليم الثانوي الفني القاطرة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود لأي دولة، وذلك لما له من دور فاعل في تخريج العمالة المدربة التي تمتلك مهارات القرن الـ 21، والتي تمكنهم من التكيف مع المتغيرات السريعة والتنافسية في بيئاتهم المتنوعة.

وتنبع فلسفة التعليم الثانوي الفني في مصر من فلسفة المجتمع المصري وما يمتلكه من عادات وتقاليد، وما يسعى لتحقيقه من غايات وطموحات تسعى لتقدمه بشكل مستمر يضمن تحقيق الجودة والتميز في أهدافه.

وتقوم فلسفة التعليم الثانوي الفني في مصر على تنمية الموارد البشرية المدربة والواعية القادرة على استيعاب التكنولوجيا وأصولها وطرق استثمارها وتكيفها مع حاجات التنمية الاقتصادية ومواجهة تحديات المستقبل ومتطلبات سوق العمل، من خلال ما يلي: (78)

أ- العمل على الوفاء بحاجات المتعلمين التعليمية، وتطور المهن والوظائف بما يتفق مع خصائص مرحلة المراهقة.

ب-الاهتمام بتحقيق أهداف المجتمع بمزيد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي عن طريق تنمية طاقات الفرد، ومشاركتهم الإيجابية في تحقيق هذه الأهداف.

ج- تهيئة الطلاب للعمل المفيد والربط بين أغراض التربية المدرسية والغرض المهني المحدد، فلا يقتصر التعلم على مجرد التدريب والفهم لكي يحيا الفرد حياة منتجة مرضية، وإنما يمتد على نطاق واسع ليحقق التكامل بين المدرسة وسوق العمل.

د- الاهتمام بالكشف عن ميول التلاميذ وقدراتهم واستعداداتهم وتوجيه هذه الميول والاستعدادات مع تنميتها إلى ما فيه خير الفرد والجماعة.

هـ-مساعدة الطلاب على أن تتوافر لهم المهارات الأساسية والمعلومات والمفاهيم العملية والفنية التي تمكنهم من احتراف مهنة معينة أو مساعدتهم على التقدم في هذه المهنة.

يتضح مما سبق أن فلسفة التعليم الثانوي الفني بشكل عام والثانوي الصناعي بشكل خاص، تركز بشكل أساسي على تطوير المهن والوظائف التي تحقق التنمية الاقتصادية، وربط المتعلم بسوق العمل واحتياجاته من ناحية، وتزويده بالمهارات الأساسية التي تمكنه من احتراف مهنة محددة والتقدم فيها من ناحية أخرى.

هذا وقد عكست أهداف هذا النوع من التعليم في مصر الفلسفة سالفة الذكر؛ حيث حددها القانون رقم 139 لسنة 1981م وتعديلاته في مادته رقم (30)، في إعداد فئة الفني في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والخدمات، وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين، ويتم القبول في نوعيات التعليم الثانوي الفني بعد الحصول على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي، ووفقًا للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم. [79]

وجدير بالذكر أن هناك اهتمامًا ملحوظًا من قبل الدولة بتطوير التعليم الفني بشكل عام والصناعي على وجه الخصوص؛ والذي انعكس من خلال دستور 2014م، حيث تنص المادة (20) على أن "الدولة تلتزم بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواع التعليم الفني كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل" [80] وهو ما يربط التعليم والتدريب بالتشغيل والتوظيف بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

وعلى الرغم مما توضحه هذه الأهداف من اهتمام واضح بتنمية الملكات الفنية المتنوعة للدارسين وإعدادهم في المجالات السابقة ومنها الصناعي، إلا أنها تعكس وبشكل جلي مركزية إدارة هذا التعليم من ناحية، وغياب المعايير المرتبطة بالمهارات المستقبلية الريادية في قبول الطلاب بهذه المرحلة من ناحية

أخرى، إذ أنه ما زال قبولهم يقوم بشكل أساسي على معيار الدرجات في الشهادة الإعدادية وليس المهارات من خلال اختبارات قبلية.

وفي إطار هذا الاهتمام بتطوير التعليم الفني الصناعي ليتماشى مع متطلبات المستقبل، هناك جهود مبذولة من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر لتضمين مهارات القرن الحادي والعشرين ومتطلبات سوق العمل في المؤسسات التعليمية، ومن بينها المدارس الثانوية الصناعية؛ حيث تناول المجال الفرعي السادس والخاص بالمتعلم بعض المؤشرات والممارسات، مثل: التمكن من المهارات العامة المتعلقة بامتلاك المتعلم المهارات الحياتية وكيفية توظفيها بكفاءة، والتي يندرج تحتها أن يمارس المتعلم مهارات التعلم طوال الحياة، كما يمارس مهارات ريادة المشروعات. (81) الأمر الذي يوضح وجود اهتمام بإدراج ريادة المشروعات والأعمال ضمن المؤشرات والممارسات الدالة على جودة الأداء المدرسي بمراحل التعليم كافة قبل الجامعي ومنها المدارس الثانوية الصناعية.

كما جاء برنامج التعليم الثانوي الفني ضمن برامج الخطة الإستراتيجية للوزارة 2014 -2030م؛ والذي تمثل هدفه العام في إعداد فني ماهر قادر على المنافسة بالسوق المحلية والإقليمية والعالمية، ويشارك بإيجابية في تقدم ورُقي الوطن، وقد جاء من بين أهدافه الإستراتيجية ما يلي: (82)

1- تطوير المناهج في ضوء المتطلبات المتجددة لمواكبة سوق العمل، ولواقع البيئة المحلية مع تطبيق منظومة حديثة للتقييم والتقويم الشامل والتراكمي.
2- إتاحة التجهيزات وتكنولوجيا التعليم بما يتناسب مع نوعية التعليم الفني وعدد الطلاب وفق معايير معدة لذلك.
3- الارتقاء بالمستوى المهني والمادي والمعنوي للمعلم.
4- دعم أسلوب الحوكمة والمحاسبية في إدارة التعليم الفني على جميع المستويات.

5- تحديث تشريع وهيكلية مشروع رأس المال الدائم في إطار التعليم المزدوج والعائد الاقتصادي.

6- تفعيل الشراكات (محليًّا ـ عالميًّا) والتوسع في العمل مع الجهات المهنية والتحفيز لها.

أما عن الأهداف التنفيذية للبرنامج في العام 2016 ـ2017م، والمرتبطة بدعم ريادة الأعمال فقد تضمنت ما يلي: (83)

- تطوير المناهج الدراسية في ضوء المهن واحتياجات سوق العمل، واستخدام التكنولوجيا في التعليم وتوفير مصادر التعلم.
- تقديم مقرر دراسي في اقتصاديات وآليات إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- استكمال التجهيزات وصيانة البنية التحتية لمدارس التعليم الفني.
- توفير الإمكانات المادية والبشرية والمعدات والآلات والعدد والخامات والتدريبات المهنية اللازمة لتفعيل العملية التعليمية بالمدارس، بما يتناسب مع عدد الطلاب وفق معايير معدة لذلك.
- مراجعة بروتوكولات التعاون بين حكومتي مصر والسودان بشأن المدارس الفنية وإعادة النظر في التخصصات، بما يتناسب مع التطورات والأحداث العالمية ومنطقة الشرق الأوسط.
- تعميم إنشاء وحدات التوظيف والتدريب والجودة المدرسية التابعة لبرنامج دعم التنافسية المصرية بجميع محافظات الجمهورية.
- تحويل مدارس التعليم الفني إلى تعليم قائم على التعليم والتدريب المزدوج في إطار مدرسة في كل مصنع، مع إصدار القواعد المنظمة للتعاون بين إدارة المدرسة والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع المحلي.
- التوسع في خطوط الإنتاج الاقتصادية في إطار مبادرة مصنع في كل مدرسة مع توفير آليات التسويق المناسبة في إطار مشروع رأس المال، بعد تعديل ما يلزم من القوانين المنظمة.

- تحديث منظومة توجيه وتقييم وتحفيز واختيار وانتقاء برامج التنمية المهنية للمعلمين بناءً على معايير جودة المعلم.

وفي ذات السياق تهدف الوزارة لتطوير التعليم الفني (التقني) من خلال الأهداف الإستراتيجية إلى تحقيق الآتي: (84)

1- التدريب من أجل التشغيل.
2- التوسع في فرص تطوير وتحديث تخصصات التعليم الفني في مصر.
3- ربط التعليم الفني بمؤسسات الإنتاج والخدمات في البيئة المحيطة لتدريب الطلاب في هذه المؤسسات الإنتاجية.
4- تطوير المناهج في ضوء المتطلبات المتجددة لمواكبة سوق العمل، ولواقع البيئة المحلية.
5- الارتقاء بالمستوى المهني والمادي والمعنوي للمعلم.
6- تحديث تشريع وهيكلية مشروع رأس المال الدائم في إطار التعليم المزدوج والعائد الاقتصادي.
7- التعاون مع الشركات وأصحاب الأعمال من أجل تطوير التعليم الثانوي الفني لتتماشى مع التحديات الكبيرة التي تفرضها المنافسة العالمية في الحاضر والمستقبل، وكذلك من أجل إمداد أصحاب العمل بخريجين من ذوي المهارات والمؤهلات التي يتطلبها سوق العمل.
8- دعم أسلوب الحوكمة والمحاسبية في إدارة التعليم الفني على جميع المستويات.

وتحقيقًا لهذه الأهداف السابق ذكرها، وتدعيمًا للجهود المبذولة لتطوير التعليم الفني ليتواكب مع متطلبات سوق العمل، وبموجب القرار الوزاري رقم 283 لسنة 2014م، المتعلق بإنشاء وحدة تيسير الأعمال بالمدارس الثانوية الفنية باعتبارها مشروعًا يهدف إلى زيادة قابلية الشباب للتوظيف، وتأهيلهم لفرص العمل من خلال 5 وحدات (مكونات) داخلها، الأولى منها خاصة بسوق العمل، والثانية بالتوجيه والإرشاد المهني، والثالثة بريادة الأعمال، وأخرى بالابتكار والتوظيف، بالإضافة إلى وحدة خاصة بالمنح لتوفير فرص تدريب

للشباب والراغبين في العمل على إنشاء مشروعات ريادية أو صغيرة. [85] تم تحديد مجموعة من الوظائف التي ترتبط بشكل أساسي بسوق العمل ومتطلباته، وكذلك بالتوظيف؛ وهي وظيفة مسئول معلومات سوق العمل، وهو تابع وظيفيًّا لمدير الوحدة، وتمثل الهدف من استحداث هذه الوظيفة في دراسة وتحليل البيانات الخاصة بسوق العمل وتحليلها، للوصول إلى نتائج تتيح فرص تعليم أفضل وسهولة الانتقال إلى سوق العمل، وتتمثل أهم واجبات المسئول عن تلك الوحدة فيما يلي: [86]

- ✓ قيادة قسم معلومات سوق العمل بالوحدة المدرسية.
- ✓ الاشتراك مع أعضاء الوحدة في وضع الخطة السنوية للقسم والوحدة.
- ✓ التعاون مع مسئول التوظيف في إنشاء قاعدة بيانات عن سوق العمل في نطاق عمل المدرسة.
- ✓ تحليل البيانات الخاصة بسوق العمل وتقديم المقترحات لمدير الوحدة المدرسية، ومسئول معلومات سوق العمل بالوحدة الفرعية.
- ✓ دراسة سوق العمل في نطاق عمل المدرسة لتحقيق أفضل استفادة للطلاب من البرامج التدريبية.
- ✓ بناء علاقات عمل جيدة مع أصحاب الأعمال للوقوف على احتياجاتهم ومحاولة تلبيتها.
- ✓ إمداد قسم التدريب بنتائج دراسة سوق العمل وتحليله، حتى تتيح للطلاب برامج تكميلية وتحويلية لمواكبة متطلبات سوق العمل.
- ✓ تحديد المهارات والمعارف والقدرات المطلوبة لخريجي المدارس بناءً على معلومات سوق العمل، وذلك لتسهيل انتقال الطلاب إلى سوق العمل.
- ✓ رفع بيانات سوق العمل للوحدة الفرعية بالمديرية، حتى تقوم برسم الخريطة الصناعية بالمحافظة، والتي ترفعها بدورها إلى الوحدة المركزية للقطاع لرسم الخريطة الصناعية على المستوى القومي.

كما تم ـ بموجب ذات القرار ـ تحديد مسئول التوظيف بالمدرسة، والذي يكون وظيفيًّا تابع لمدير الوحدة (وحدة تيسير الانتقال لسوق العمل بالمدرسة)، والهدف الأساسي من هذه الوظيفة هو تطوير أداء قسم التوظيف بما يضمن علاقات مع أصحاب العمل والجهات المعنية لتوفير معلومات عن فرص التوظيف والتدريب والتعليم للطلاب وللخريجين، أما عن مهام مسئول التوظيف بالمدرسة؛ فمن أهمها ما يلي: (87)

- توطيد العلاقة مع أصحاب الأعمال والمجتمع المحيط.
- توفير أكبر قدر من المعلومات عن فرص العمل المتاحة للطلاب وخريجي المدرسة.
- توفير معلومات عن أماكن التدريب المتاحة لخريجي المدرسة.
- التعاون مع مسئولي التوظيف بالوحدات الأخرى، وتنسيق ملتقى توظيفي سنوي للمحافظة.
- المساهمة الفعالة مع مسئول قسم دراسات سوق العمل في تبادل المعلومات وضمان صحتها.
- توفير البيانات والمعلومات المتاحة لدى القسم بقاعدة البيانات لباقي أقسام الوحدة.
- توظيف خريجي التعليم الفني في إطار فرص العمل المتاحة.

باستقراء ما سبق يتضح أن هناك اهتمامًا ـ على المستوى النظري والتشريعي من خلال الدستور والقرارات الوزارية وكذلك الخطة الإستراتيجية للوزارة ـ بتطوير التعليم الثانوي الفني (الصناعي) وأهدافه، بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل واحتياجاته المتغيرة، وبما يمكن طلابه من اكتساب المهارات المستقبلية المتعلقة بإدارة المشروعات والاتصال الفعال وريادة الأعمال وغيرها من المهارات التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من ناحية أخرى، وتدعم الفكر الريادي وتضمينه بالمدارس الثانوية الصناعية.

وعلى الرغم من الجهود والمبادرات المبذولة لتطوير فلسفة التعليم الفني الصناعي وأهدافه بما يدعم الفكر الريادي، ويتماشى مع احتياجات سوق العمل

التنافسية المتغيرة، إلا أن الواقع يشير إلى وجود العديد من المعوقات التي تقف حائلًا دون دعم هذه الجهود؛ حيث أكدت إحدى الدراسات أن "مستوى التعليم بالمدارس المصرية ومنها الثانوية، يتسم بالضعف والعجز عن تأهيل الطلاب لإنشاء الأعمال؛ حيث لا تشجع على الابتكار والفاعلية الذاتية، والمبادرة الشخصية، ولا تقدم التعليمات الملائمة في مجال مبادئ السوق الاقتصادية، ولا تولي اهتمامًا ملائمًا لريادة الأعمال وإنشاء مؤسسات جديدة". (88)

وفي ذات السياق أكدت إحدى الدراسات أن "التعليم الثانوي الصناعي بحاجة إلى تحسين جودته، بحيث يعد الطلاب للتعلم مدى الحياة والتوظيف، من خلال إكسابهم المهارات والمعارف الأساسية اللازمة، وتوفير فرص للطلاب لاكتساب وتطبيق المهارات اللازمة للتخطيط الوظيفي ولإدارة مسارهم المهني". (89) الأمر الذي يبرهن على ضعف جودة المدارس الثانوية الصناعية، وقصورها في إكساب طلابها المهارات الأساسية المرتبطة بالتخطيط لإنشاء عمل أو تحمل مخاطرة البدء في مشروع وإدارته بشكل فعال.

وقد يرجع ذلك في الأساس إلى ضعف في فلسفة هذا النوع من التعليم؛ والأمر الذي أكدته إحدى الدراسات حين أشارت إلى أن "فلسفة التعليم الثانوي الصناعي في مصر بحاجة إلى أن تستهدف إعداد الشباب ليكونوا مواطنين نشطين اقتصاديًا وأصحاب تفكير ناقد، وقادرين على المساهمة الإيجابية في تشكيل بيئاتهم الاقتصادية والسياسية، كما أن برامجه بحاجة إلى أن تمد الطلاب بالمهارات اللازمة للتفوق في المجالات الصناعية المستقبلية سريعة النمو، مثل: القطاع الصحي، وقطاع الطاقة من المصادر المتجددة، ومجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومشاركة رجال الصناعة في تحديد أهداف وغايات التعليم الثانوي الصناعي، بالإضافة إلى تأسيسها لبيئة تشجع على الإبداع والابتكار". (90)

وقد انعكس غياب فلسفة واضحة ومشجعة على الإبداع والابتكار وتحمل المخاطرة المحسوبة المرتبطة بمشروع ما، بما يدعم ريادة الأعمال وتعليمها بالتعليم الثانوي الصناعي على أهدافه ومستوى خريجيه؛ حيث أكدت إحدى

الدراسات أن هناك قصورًا في تحقيق أهداف المدرسة الثانوية الصناعية، والتي تتمثل فيما يلي: (91)

1- ارتفاع معدلات البطالة في خريجي المدارس الثانوية الصناعية لأسباب تتعلق بضعف كفاية إعدادهم، وتزويدهم بمهارات وكفايات مطلوبة لسوق العمل.
2- انفصال نظام التعليم الثانوي الصناعي عن نظام المؤسسات الصناعية، وغياب التنسيق بينهما، وجعل التعليم الثانوي الصناعي منعزلًا عن التخطيط وتصميم المناهج، وتحديد المهارات اللازمة للمؤسسات الصناعية.
3- توزيع مسئولية تنفيذ بناء وتصميم المناهج التعليمية بالتعليم الثانوي الصناعي بين عدة جهات تمثل بنى تنظيمية منفصلة، وكذلك ضعف كفاية العلاقة بين ما تصمم من مناهج وبين المهارات والكفايات المطلوبة لسوق العمل من تخصصات ومهن.

وفي ذات السياق، أكدت إحدى الدراسات أن "البطالة تنتشر بين خريجي التعليم الفني نتيجة عدم ملاءمة مستوى الخريجين لسوق العمل على المستويين المحلي والعالمي، بالإضافة إلى غياب نظام معلوماتي منظم عن سوق العمل، وغياب التنسيق بين المؤسسات المختلفة لجمع المعلومات التي تساعد على اتخاذ قرارات تتعلق بإصلاح التعليم الفني الصناعي". (92) الأمر الذي ينعكس بالسلب على تحقيق أهداف المدارس الثانوية الصناعية، والتي من أهمها إعداد الطلاب بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل التنافسية المتغيرة.

كما قد يرجع هذا القصور في تحقيق المدارس الثانوية الصناعية لأهدافها على نحو فعال يكفل تنمية المهارات المرتبطة بالمستقبل، ومنها المهارات الريادية لدى خريجيها إلى أن "نظام القبول بهذه المدارس يخضع لسياسة تعليمية ضعيفة الارتباط بسياسة التصنيع في مصر؛ حيث يقبل سنويًّا أعدادًا من الطلاب طبقًا لتعليمات الإدارة المركزية للتعليم ووفقًا لمعيار الدرجات في الشهادة الإعدادية والنطاق الجغرافي، وطبقًا لذلك فإن المخرجات السنوية

للتعليم الثانوي الصناعي تزيد كميًّا في العديد من التخصصات عن حاجة قطاع الصناعة إليها، وتقل كميًّا في العديد من التخصصات عن الحاجة إليها، مما يمثل بالضرورة أحد عوامل بطالة خريجي هذه المدارس". (93)

وفي ذات السياق يجدر الإشارة إلى أن "نظام إعداد الطلاب بهذه المدارس يتسم بالجمود النسبي، وضعف المرونة التي تعني الاستجابة لمتطلبات التطوير والتحديث ومتطلبات قطاع الصناعة، حيث نجد أن عدد نوعيات ونظم الإعداد في هذه المدارس يتراوح بين مدارس تعد لتخصصات، وأخرى تعد لمهن، وثالثة بنسبة 5% من المدارس الحكومية تطبق نظام التعليم الثنائي أو المزدوج، حيث يتدرب الطلاب في مواقع العمل لمدة أربعة أيام، ويومين بالمدرسة، ومن ثم فإن مستوى الخريجين يوصف بأنه دون مستوى جودة المهارات والقدرات المطلوبة لسوق العمل الصناعي". (94)

في ضوء ما سبق يتضح أن المدارس الثانوية الصناعية بحاجة إلى تبني سياسة تعليمية وأهداف تركز على تنمية المهارات الابتكارية والإبداعية لدى الطلاب، وكذلك المهارات القيادية والريادية المرتبطة بالبدء بمشروع ما وإدارته بشكل فعال يضمن تحقيق فكرة التوظيف الذاتي من ناحية، ويتناسب مع احتياجات سوق العمل ويحقق التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

ثانيًا ـ إدارة المدارس الثانوية الصناعية وتمويلها في مصر:

يتوقف نجاح المدرسة في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية ـ في ظل التغيرات المتسارعة وما تفرضه على المدارس بجميع أنواعها من تحديات متنوعة تؤثر على خريجيها وما يجب أن يمتلكونه من مهارات مستقبلية ـ على ما تمتلكه من إدارة واعية بطبيعة هذه التحديات، وكيفية التعامل معها، من خلال تطوير رؤية المدرسة ورسالتها وأهدافها وخطط عملها، بما يضمن تحقيق الجودة والتميز في مخرجاتها.

وفي إطار الاهتمام بتطوير إدارة المدارس الثانوية الفنية ومنها الصناعية، بما يتواكب مع التوجهات الإدارية الحديثة، تم تأكيد ضرورة تطبيق سياسة اللا مركزية، وتدعيم البنية المؤسسية للمدارس الثانوية الفنية؛ حيث

اشتملت الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014 -2030م على ما يلي: (95)

1- التعاون مع الجهات والوزارات والمؤسسات المعنية في إنشاء وتفعيل المجلس الأعلى للتعليم الفني والتدريب المهني.

2- وضع دليل إرشادي لتعظيم الاستفادة من الجهات المانحة ورجال الأعمال.

3- إنشاء وحدة لمتابعة المسارات المهنية لخريجي التعليم الفني.

4- تطبيق نظم إدارة مدرسية تتناسب مع طبيعة التعليم الفني.

باستقراء ما سبق يتضح أن هناك جهودًا مبذولة لتطوير إدارة المدارس الثانوية الصناعية بما يدعم التوجه الريادي بها؛ وذلك من خلال التوجه لدعم سياسة اللا مركزية بهذه المدارس، بما يتيح لمدير المدرسة قدرًا من الحرية في إدارتها بما يتوافق مع إمكانات وطبيعة كل مدرسة، وتطبيق نظام إداري يتناسب مع طبيعة هذا النوع من التعليم، بالإضافة إلى دعم البنية المؤسسية للمدارس الثانوية الصناعية، واستحداث وحدة لمتابعة المسارات المهنية لخريجي هذه المدارس.

وعلى الرغم من الجهود سالفة الذكر، يشير الواقع إلى قصور في إدارة المدارس الثانوية الصناعية، وعجزها عن تحقيق أهدافها بفاعلية؛ حيث أكدت إحدى الدراسات أنه "لا يوجد تفويض لمدير إدارة المدرسة الثانوية الصناعية بالتعاقد أو مشاركة المؤسسات الصناعية في المجتمع المحلي، بل تصدر له قرارات ونشرات وتعميمات مركزية ترجوه للرجوع للإدارة المركزية في كثير من شئون العمل اليومي للإدارة المدرسية". (96)؛ حيث إن "القرارات والقوانين الوزارية تجبر مدير المدرسة على تركيز عمله داخل المدرسة أكثر من خارجها من ناحية، بالإضافة إلى أنه لا يستطيع أن ينظم دورة داخل مدرسته يناقش فيها مشكلات المجتمع المحلي بمشاركة أولياء الأمور، ورجال الأعمال، ومنظمات المجتمع المحلي". (97)

وفي ذات السياق، أكدت نتائج إحدى الدراسات أن إدارة المدرسة الثانوية الصناعية تعاني من العديد من المشكلات، وتتمثل في عدم إتاحة الفرصة للمعلم في اتخاذ القرارات التعليمية عامة والمدرسية خاصة، واختلال الهيكل الإداري بالمدرسة نتيجة لإلغاء وظيفتي ناظر ووكيل بالمدرسة، وكذلك ضعف البرامج التدريبية المقدمة للإداريين، ضعف ميزانية كافية للمدرسة، بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالزيارات الميدانية للمؤسسات الإنتاجية. (98)

في ضوء ما سبق يتضح أن هناك قصورًا في إدارة المدارس الثانوية الصناعية؛ وذلك نتيجة لاستمرار سيطرة النمط المركزي على إدارة التعليم الثانوي الصناعي؛ فمدير المدرسة ليس لديه الحق في عقد اتفاق أو مشاركة المجتمع المحلي ودعوته للمدرسة إلا بعد الرجوع للإدارة المركزية، الأمر الذي يؤكد غياب الثقة، وكذلك ضعف مشاركة المعلمين داخل المدرسة وتمكينهم من اتخاذ قرارات متعلقة بعملهم، مما ينعكس بالسلب على ريادة الأعمال وتعليمها بهذه المدارس؛ حيث تمثل الثقة والتمكين والمشاركة الفعالة في تحديد الأهداف وصنع القرارات مؤشرات على فعالية إدارة المدرسة في إدارة ريادة الأعمال بها.

وفيما يتعلق بالمشروعات الصناعية بالمدارس الثانوية الصناعية وخاصة مشروع رأس المال، ودور إدارة المدرسة فيها، تشير إحدى الدراسات إلى "ضعف كفاية المشروعات الصناعية بالمدارس الثانوية الصناعية، وخاصة فيما يتعلق بمشروع رأس المال الذي يعاني من العديد من مشكلات تسويق المنتجات الصناعية، وذلك في غياب تخطيط يحدد تلك المنتجات على المستوى الكلي، بحيث يمكن أن تكون تلك المنتجات الصناعية مدخلًا وسيطًا للمنتجات الصناعية بقطاع الصناعة، فيتحقق بذلك فرص التدريب العملي للطلاب والتمويل الذاتي للمدارس، والذي يمكنها من تطوير الأداء بها". (99)

وفي ذات السياق، أسفرت نتائج إحدى الدراسات عن أن هناك العديد من المشكلات الخاصة بمشروع رأس المال، والمرتبطة بممارسات مدير المدرسة الثانوية الفنية، وهي: (100)

(1) إغفال مديري المدارس الثانوية الفنية أهمية إتاحة المعلمين المعلومات المالية كافة المرتبطة بمشروع رأس المال ليتم تداولها بين بعضهم بعضًا.
(2) ضعف حرص مديري المدارس الثانوية الفنية على مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المرتبطة بالمشروع.
(3) ضعف اهتمام مديري المدارس الثانوية الفنية بتهيئة المناخ المناسب للابتكار والإبداع أثناء تنفيذ المشروع.
(4) قصور إدراك مديري المدارس الثانوية الفنية لأهمية المشاركة في وضع الإجراءات التصحيحية لانحرافات الأداء في المشروع.
(5) ضعف اهتمام مديري المدارس الثانوية الفنية بالإعلان عن إسهامات المعلمين بمشروع رأس المال في لوحة الشرف.
(6) يندر مشاركة المعلمين في تحمل مسئولية النتائج التي يحققها المشروع.
(7) تخوف مديري المدارس الثانوية الفنية من تنفيذ مقترحات التغيير المقدمة من المعلمين لتطوير مشروع رأس المال وتحمل مسئوليتها أمام لجان المتابعة.
(8) قصور الدورات التدريبية التي يتلقاها مديرو المدارس الثانوية الفنية وترتبط بإدارة مشروع رأس المال.
(9) ضعف اهتمام مديري المدارس الثانوية الفنية بتوفير الإمكانات والموارد المادية اللازمة لجميع المعلمين بالمشروع لتمكنهم من إنجاز مهامهم.
(10) ضعف السلطات والصلاحيات الممنوحة لمديري المدرسة الثانوية الفنية لإتاحة الفرصة أمام المعلمين للمشاركة في ملكية مشروع رأس المال بالمساهمة فيه.
(11) ضعف حرص مديري المدارس الثانوية الفنية على ربط الحوافز بالأداء.
(12) قصور مديري المدارس الثانوية الفنية عن تفسير المشكلات بصورة كلية ودقيقة للوصول إلى حلول سليمة لها.

(13) إغفال مديري المدارس الثانوية الفنية أهمية الثقة والمصداقية في نقل المعلومات المالية إلى المعلمين.

(14) ضعف حرص مديري المدارس الثانوية الفنية على الإلمام بأسلوب وتفكير رجل الأعمال الذي يقود ويطور أعضاء فريق عمل المشروع ويدفعهم إلى الإنجاز.

باستقراء ما سبق يتضح أن هناك قصورًا في إدارة المدارس الثانوية الصناعية في مصر، وأن نجاح هذه المدارس في تضمين ريادة الأعمال وتعليمها يتوقف بشكل أساسي على درجة تمتعها باستقلالية في إطار من اللا مركزية على المستوى التطبيقي وليس التشريعي فقط، بما يسهم في دعم الثقة واتخاذ القرارات في ضوء إمكاناتها وظروفها وعلاقتها ببيئتها المحيطة بما تتضمنه من رواد أعمال ومؤسسات صناعية وغيرها.

وفيما يتعلق بالتمويل، فيشير الواقع إلى قصور تمويل التعليم الثانوي الصناعي؛ حيث أشارت إحدى الدراسات إلى "ضعف كفاية المخصصات المالية للتعليم الثانوي الصناعي وعجزها عن توفير حد أدنى لتكاليف الإعداد للمهن والتخصصات المطلوبة لسوق العمل، ناهيك عن الحاجة الماسة للتمويل التعليمي اللازم لتطوير وتحديث مدارس التعليم الثانوي الصناعي لتواكب التحديث التكنولوجي الجاري في قطاع الصناعة". [101]()

وفي هذا الصدد المتعلق بضعف كفاية المصادر الحالية لتمويل التعليم الفني الصناعي أكدت إحدى الدراسات أن هذه المصادر "بحاجة إلى دعم ومساندة خاصة في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية عالميًّا ومحليًّا، علميًّا وتكنولوجيًّا، ماديًّا واجتماعيًّا، والتي تفرض ضرورة التطوير والتجديد في التعليم الفني الصناعي بصورة كيفية، حتى يتناسب مع متطلبات سوق العمل على مستوى الفرد والمجتمع، والتي يبتعد عنها التعليم الفني الصناعي بدرجات متفاوتة وربما بمسافات كبيرة". [102]

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك "ارتفاعًا في كثافات الفصول والورش بالمدارس الثانوية الصناعية نتيجة للزيادة السكانية، وضعف كفاية

التكاليف التعليمية للطالب، وعجزها عن الوفاء بمتطلبات تحقيق أهداف التعليم الثانوي الصناعي، بالإضافة إلى تزايد معدلات الهدر التربوي في هذ التعليم ممثلًا في تزايد معدلات الرسوب والتسرب سنويًّا، وانخفاض المستويات المهارية والتحصيلية لطلابه". (103)

في ضوء ما سبق يتضح أن هناك ضعفًا في المخصصات المالية لتمويل وتطوير التعليم الثانوي الصناعي وتجهيز المدارس الثانوية الصناعية ومراكز التدريب بالمعامل الحديثة، والمعدات اللازمة التي تخدم ما تقدمه من برامج ومناهج بما يحقق متطلبات سوق العمل ويساير التطوير التكنولوجي السريع، الأمر الذي يضعف من قدرة المدارس الثانوية الصناعية على إعداد طلابها وتنمية معلميها بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل ومهارات المستقبل الريادية والقيادية.

ثالثًا ـ ثقافة الريادية بالمدارس الثانوية الصناعية في مصر:

يعد تطوير ثقافة الريادية ونشرها، وكذلك تنمية الروح الريادية الأساس في نجاح تضمين ريادة الأعمال وتعليمها في المدارس الثانوية الصناعية؛ والتي تتمثل خصائصها في: الابتكار، التنبؤ، الإصرار والعزيمة، والقدرة على تحمل المخاطرة المحسوبة، وكلها مهارات مستقبلية مطلوب تنميتها لدى الطالب الريادي في المدارس الثانوية الصناعية في مصر.

وفي ذات الإطار المتعلق بأهمية نشر ثقافة الريادية بالمراحل التعليمية المختلفة، أكدت إحدى الدراسات "ضرورة أن تتمسك مصر بزمام مصيرها ـ من خلال التعليم ـ من خلال استحداث المزيد من فرص العمل والفرص المنتجة للثروات، من خلال نشر ثقافة العمل الحر والتوظيف الذاتي والاهتمام بالتعليم لريادة الأعمال". (104)

ولما كان تطوير ثقافة الريادية بالمدارس الثانوية الفنية ومنها الصناعية هو الأساس في دعم الفكر الريادي وتعليم ريادة الأعمال بها، فقد سعت وزارة التربية والتعليم بمصر إلى تبني مبادرات داعمة لهذا الفكر في مراحل التعليم

المختلفة ومنها الثانوي الصناعي، من خلال مشاريع شراكة مع هيئات داعمة لهذا الفكر.

وفي إطار اهتمامها بتعليم ريادة الأعمال ونشر ثقافة الريادية بالمدارس الثانوية الفنية، عقدت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالتعاون مع مشروع التوأمة (الاتحاد الأوروبي) في فبراير 2015م ورشة عمل حول: "ريادة الأعمال والتوظيف بالتعليم الفني"، والتي أكدت أن التعليم الفني يعاني من بعض معوقات تنمية مهارات ريادة الأعمال والتوظيف لدى طلابه، ومنها عدم وجود قاعدة بيانات لمتطلبات سوق العمل، غياب الربط بين مستويات مخرجات التعليم الفني والمعايير القومية للتعليم، ضعف مدخلات التعليم الفني، غياب ثقافة ريادة الأعمال، غياب التوجيه والإرشاد للطلاب، محدودية برامج التنمية المهنية للمعلمين، ارتفاع الكثافة بالفصول، غياب مكاتب التنسيق الوظيفي ومراكز الإرشاد المهني، غياب التدريبات العملية المرتبطة بريادة الأعمال، وغياب مشاركة لجان الصناعة في التقويم، بالإضافة إلى غياب التحديد الجيد للمخرجات المطلوبة في التعليم الفني. (105)

وقد جاءت توصيات الورشة لتنمية مهارات ريادة الأعمال والتوظيف لدى طلاب التعليم الفني، بأهمية تشجيع حضانات الأعمال، وإعداد برامج التنمية المهنية لمعلمي التعليم الفني، وكذلك تنفيذ الأنشطة التي تنمي مهارات ريادة الأعمال، وإعداد معايير لمهارات ريادة الأعمال والتوظيف، فضلًا عن مراجعة التشريعات والقواعد التي تيسر ريادة المشروعات الصغيرة في التعليم بصفة عامة والتعليم الفني خاصة. بالإضافة إلى تضمين مهارات ريادة الأعمال في برامج التعليم الفني، وأخيرًا توسيع الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني. (106)

في ضوء ما سبق يتضح أن هناك اهتمامًا بنشر ثقافة الريادية بالتعليم الثانوي الفني وخاصة الصناعي، وذلك من خلال عقد ورش العمل في إطار مشروعات مشتركة مع الاتحاد الأوروبي حول ريادة الأعمال والتوظيف الذاتي بهذه المرحلة، الأمر الذي يؤكد الوعي التام بأهمية تضمين ريادة الأعمال

وتعليمها بالمدارس الثانوية الصناعية في مصر كأساس لتنمية المهارات الريادية لدى خريجيها، ودعم فكرة التوظيف الذاتي وتحمل المخاطرة المحسوبة المرتبطة بالبدء بمشروع ما وإدارته بشكل فعال.

وعلى الرغم من المبادرة سالفة الذكر إلا أن الواقع ما زال يشوبه العديد من المشكلات المتعلقة بدعم وتطوير ثقافة الريادية بالمدارس الثانوية الصناعية؛ حيث أكدت نتائج إحدى الدراسات أنه ما زال "هناك ضعف في متطلبات التعليم الثانوي الفني لسوق العمل؛ والمتمثلة في غياب أساليب التوظيف أو البحث عن العمل نظرًا للتغيرات والتطورات لسوق العمل، وغياب الثقافة التي تحترم الإنتاجية وتعزف عن ممارساته، وأن المدارس الثانوية الفنية بحاجة إلى تبني ثقافة تعلي من شأن العمل، وجعل التدريب العملي في مواقع الإنتاج والعمل، وكذلك تقديم تعليم مدرسي متصل بالعمل يقوم على منهج سياقي يوظف المعارف الأساسية لاحتياجات التخصص وتعليم تربوي فاعل ونشط. كما أن ثقافة هذا النوع من التعليم يجب أن تنتقل من ثقافة تعتمد على الحفظ والتلقين إلى ثقافة مطلقة ومبدعة لجيل مهتم بالبحث عن مصادر المعرفة". (107)

باستقراء ما سبق، يمكن القول إن التحدي الرئيس الذي يواجه المدارس الثانوية الصناعية في مصر يكمن في الأساس في تطوير ثقافة تنظيمية داعمة وناشرة للفكر الريادي والممارسات المرتبطة به داخلها، ثقافة تركز على تنمية الإبداع والابتكار، والروح الريادية لدى أعضاء المجتمع المدرسي كافة، وتشكل قيمهم ومعتقداتهم وتنعكس بشكل إيجابي على ممارساتهم وأدائهم، بشكل يسهم في دعم ريادة الأعمال وتعليمها بهذه المدارس ويحقق التنمية الاقتصادية المطلوبة.

رابعًا ـ مناهج المدارس الثانوية الصناعية في مصر:

تمثل المناهج الدراسية مجموع الخبرات التربوية التي يمر بها الطلاب، ويتم إتاحتها داخل المدرسة وخارجها بما يساعد على تحقيق النمو المتكامل في شخصيتهم من ناحية، ويسهم في تحقيق الأهداف التعليمية بشكل فعال من ناحية أخرى.

وحتى تتحقق الجودة والتميز في المخرجات التعليمية بالمدارس الثانوية الصناعية، يجب أن تتسم هذه المناهج بالمرونة، الارتباط الوثيق باحتياجات ومتطلبات سوق العمل، تنمية مهارات الإبداع والابتكار لدى الطلاب من خلال محتواها والأنشطة المصاحبة لها، الربط بين النواحي النظرية والعملية. لذا سعت العديد من دول العالم إلى تطوير مناهج التعليم الفني بها بما يدعم الفكر الريادي وتطبيقه من خلال تضمين ريادة الأعمال بهذه المناهج.

وفي إطار هذا الاهتمام بتطوير التعليم الفني الصناعي ومناهجه ليتماشى مع متطلبات المستقبل، هناك جهود مبذولة من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر لتطوير مناهج هذه المرحلة؛ حيث أكد المجال الفرعي الثامن المتعلق بالمنهج الدراسي ـ والمندرج تحت المجال الرئيسي الفعالية التعليمية ـ ضرورة توافر ممارسات داعمة للمنهج؛ بحيث يراعي المنهج التوعية بأنواع المهن المختلفة وأهميتها، وكذلك يكسب المنهج مهارات ريادة المشروعات.[108]() وهذا يؤكد التوجه نحو دعم المناهج ومراعاة أن يسهم محتواها في إكساب الطلاب المهارات المرتبطة بريادة المشروعات وإدارتها.

وعلى الرغم من اعتراف كل العاملين والمسئولين في قطاعات التعليم وغيرهم من مسئولي التنمية بأهمية التعليم للريادة، علاوة على الجهد الكبير الجاري حاليًا ـ والذي امتد خلال العقدين الأخيرين ـ في تقديم تعليم وتدريب بشكل غير رسمي في المدارس والمعاهد والكليات، فما زال منهج التعليم الرسمي (مستويات الأساسي والثانوي) لا يحتوي على متطلبات رسمية فيما يتعلق بالتعليم للريادة، ولا يعني ذلك أن الطلبة في المدارس العامة لا يتلقون التعليم للريادة ولكن نسبة منهم يحصلون عليه من خلال ترتيبات غير رسمية واتفاقيات بين الوزارة والجهات الأخرى المتعاونة، مثل منظمة العمل الدولية والوكالة الكندية الدولية للتنمية. (109)

وترجع أسباب عدم اشتمال المناهج الدراسية بالمدارس على التعليم للريادة برغم القناعة بأهميته، إلى العدد المتزايد للمبادرات التي تطرح من قبل جهات دولية متعددة، والتي لا يتوفر الوقت والموارد المتاحة لتنفيذها، مثل:

مبادرات التعليم للجميع، التربية من أجل التنمية المستدامة، التربية البيئية، التعليم للمواطنة، أهداف الألفية، التعليم لاقتصاد المعرفة... إلخ. كما أن الوقت الذي يستغرقه تضمين التغييرات في المنهج ليس وقتًا قصيرًا، مع الحاجة إلى التجهيز للتدريس سواء الخامات التعليمية أو تدريب المعلمين والعاملين الآخرين من المعنيين. بالإضافة إلى أن النظام المركزي للتعليم في مصر وكثير من الدول العربية والنامية يُصَعِّب الاستجابة لهذا التدفق المتسارع من المبادرات والتغييرات. (110) الأمر الذي يعكس استمرار عجز المناهج عن تضمين تعليم ريادة الأعمال بشكل واضح نتيجة لضعف الإمكانات والخامات التعليمية الداعمة لها بالمدارس الثانوية الفنية الصناعية.

وهذا ما أكدته إحدى الدراسات حيث أشارت إلى "ضعف البنية الأساسية والتجهيزات في بعض المدارس الفنية الصناعية؛ حيث إن معظم التجهيزات والمعدات الموجودة بالمدارس الصناعية قديمة ولا تساير التقدم التكنولوجي المعاصر، ولا تتناسب مع الأعداد المرتفعة للطلاب". (111)

وفي ذات السياق المتعلق بضعف مناهج التعليم الثانوي الصناعي، أكدت نتائج إحدى الدراسات أن "هذه المناهج لا تشجع على تنمية التفكير الإبداعي، ولا تواكب متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى تركيزها على الدراسة النظرية دون التدريبات العملية، وكذلك ضعف الترابط بين محتوى مقررات التدريب العملي ومتطلبات العمل بالمصانع والمؤسسات الصناعية. (112)

كما أشارت دراسة أخرى إلى أنها "يغلب عليها الطابع الأكاديمي النظري، فهي قائمة على تجزئة المعرفة إلى مواد منفصلة، وبذلك تؤكد المعلومات والمعارف، لا المهارات والاتجاهات والقيم التي تعد من أهم دوافع السلوك. كما أن الجهود المبذولة لتطوير مناهج التعليم الفني الصناعي منفصلة، وتعد تغييرات في المنهج وليست تطويرًا، ومن ثم فهي لا تتماشى مع مطالب التنمية والتحديات المستقبلية للصناعة المصرية". (113) أضف إلى ذلك عدم الاتزان بين العلوم التي يتلقاها الطالب، وعدم مسايرتها مع تطورات العصر، بما

يتسبب معه من افتقار طلاب التعليم الثانوي الصناعي لمعظم المهارات التي تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل. (114)

باستقراء ما سبق يتضح أن مناهج التعليم الثانوي الصناعي بحاجة إلى أن يتم تطويرها بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل المتغيرة، لتتضمن ريادة الأعمال كمقرر دراسي يغطي كل التخصصات الصناعية، بالشكل الذي يسهم في تنمية مهارات وقدرات الطالب الريادي الإبداعية والابتكارية والقيادية والاتصالية وغيرها، وذلك من خلال محتواها وما يصاحبها من أنشطة تثقل مهاراته الريادية وتدعم فكرة التوظيف الذاتي من خلال البدء بمشروع وتنفيذه، ومتابعته بشكل يضمن نجاحه ويحقق التنمية الصناعية المطلوبة.

خامسًا ـ إعداد معلم التعليم الثانوي الصناعي وتنميته في مصر:

تمثل عملية إعداد معلم التعليم الفني وتنميته مهنيًّا ـ بما يتلاءم مع المتغيرات العالمية، وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل من ناحية ويسهم في تنمية المهارات الابتكارية والإبداعية والقيادية لدى طلابه من ناحية أخرى ـ هي الأساس في دعم الفكر الريادي وتحقيق أهداف التعليم الثانوي الفني وخاصة الثانوي الصناعي بكفاءة وفعالية.

فيما يتعلق بإعداد معلمي المدارس الثانوية الفنية في مصر فيتم وفقًا لنظامين أساسيين، وهما على النحو التالي: (115)

1- النظام التكاملي:

ويقوم هذا النظام بإعداد ثلاث فئات من الطلاب على النحو التالي:

- الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بعد قبولهم بكليات التربية، ويتم إعدادهم أكاديميًّا وتربويًّا وثقافيًّا في آن واحد لمدة أربع سنوات دراسية، وتمنح كليات التربية الطلاب الذين يتمون بنجاح دراستهم شهادة الليسانس في الآداب والتربية أو البكالوريوس في العلوم والتربية، وأيضًا الطلاب الذين يتم قبولهم بكليات الهندسة والفنون الجميلة وكلية التكنولوجيا، ويتم إعدادهم أكاديميًّا وتمنح هذه الكليات الطلاب الذين

يتمون بنجاح دراستهم شهادة البكالوريوس في مجال التخصص.

- الطلاب الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية الفنية بعد قبولهم بكليتي التعليم الصناعي بالقاهرة وبني سويف، ويتم إعدادهم أكاديميًّا ومهنيًّا في آن واحد لمدة أربع سنوات دراسية، وتمنح كليتي التعليم الصناعي الطلاب الذين يتمون دراستهم شهادة البكالوريوس في التربية تخصص تعليم صناعي.
- الطلاب الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام الثلاث سنوات ثم سنتين دراسة تكميلية، والطلاب الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام الخمس سنوات والثلاث سنوات.

2- النظام التتابعي:

وهو نظام يقوم بإعداد الطلاب الحاصلين على مؤهلات جامعية (الليسانس أو البكالوريوس) إعدادًا تربويًّا لمدة عام للحصول على الدبلوم العام في التربية والتدريب بمدارس التعليم الفني.

ويضم التعليم الثانوي الفني في مصر ثلاث فئات من المعلمين:

أ. معلمو المواد الثقافية:

وهم معلمو (اللغة العربية، والتربية الدينية، واللغة الأجنبية، والرياضيات، والعلوم)، والذين يتم إعدادهم بكليات التربية المختلفة على النظام التكاملي، وأيضًا المعلمون الحاصلون على المؤهل الجامعي (الليسانس أو البكالوريوس) من إحدى الكليات الجامعية، والتحقوا بكليات التربية أو معهد الدراسات والبحوث التربوية التابع لجامعة القاهرة على النظام التتابعي حتى يحصلوا على شهادة الدبلوم العام في التربية.

ب. معلمو المواد الفنية النظرية:

وهم معلمو المواد النظرية المتعلقة بالإعداد للمهن الفنية، والذين يتم إعدادهم

بكليات الهندسة، وكلية التكنولوجيا التابعة لجامعة حلوان، وكلية التكنولوجيا بالمطرية، والمعاهد العليا، وكليات الزراعة على النظام التكاملي، ويحصلون على المؤهل الجامعي البكالوريوس.

ج. معلمو المواد العملية:

وهم معلمو الورش والتطبيقات العملية، ومعظمهم يحملون مؤهلات فوق المتوسط أي دبلوم المدارس الثانوية الفنية وسنتين دراسات تكميلية، وبعضهم الآخر يحمل مؤهل دبلوم المدارس الثانوية الفنية فقط ولم يتم إلحاقهم بدراسات تكميلية.

وعلى الرغم من أن هناك اهتمامًا بإعداد معلم التعليم الفني بفئاته الثلاث النظرية والعملية والثقافية، إلا أن الواقع يشير إلى أنه ما زال هناك قصور في إعداده فيما يتعلق بمجال ريادة الأعمال، وهذا ما أكدته إحدى الدراسات، حيث أشارت إلى أن "هناك قصورًا فيما تقوم به كليات التربية بإعداد المعلمين للمواد الدراسية والتخصصات المختلفة، حيث إنها لا تلبي الحاجة لإمداد خريجيها بالمهارات اللازمة في مجال التعليم للريادة. لذا فإن جميع المعلمين الحاليين المسئولين عن التعليم في هذا المجال الحاسم اكتسبوا مهارات جيدة لعملهم من خلال تدريب ينظمه لهم مقدمو المعونة الفنية، مثال برنامج تدريب منظمة العمل الدولية لمشروع (تعرف إلى عالم العمل) (KAB). ويحتوي العديد من برامج التعليم المتاحة على أنشطة تدريب وطرق تعليم فاعلة والتعلم عن طريق الممارسة، وكلها طرائق يتدرب عليها المعلمون في برامج قبل وأثناء الخدمة، ويستخدم طرائق التعلم النشط لتحقيق الجوانب الابتكارية والتجديد". (116)

وفي ذات السياق أكدت نتائج إحدى الدراسات أن هناك العديد من المشكلات المتعلقة بمعلم التعليم الثانوي الصناعي وإعداده في مصر، والمتمثلة في: (117)

1- ضعف الإعداد الثقافي والفني/ التخصصي لمعلمي هذه المرحلة؛ حيث إن معظم المعلمين والمعلمات من خريجي هذا النوع من التعليم.

2- ضعف الإعداد المهني والتخصصي/ الفني في كليات التربية شعب التعليم الفني الصناعي نتيجة لندرة المعلومات التربوية، وعدم ارتباطها

بالواقع من ناحية، وفشل المنهج الدراسي للإعداد بكليات التربية في إحداث شيء من التوازن بين الدراسة النظرية والتطبيقية من ناحية أخرى.

3- ضعف البرامج التدريبية المقدمة لمعلمي هذه المرحلة، وقلة الدورات التدريبية التخصصية والمهنية في طرق التدريس ووسائل التعليم؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف المستوى الثقافي والمهني والتخصصي لمعلمي المواد المهنية أو الورشة.

كما أكدت إحدى الدراسات أن هناك "تعدد الروافد المغذية لمهنة المدرس العملي بالتعليم الصناعي، الأمر الذي نتج عنه مزيج غير متجانس في مستوى المعرفة ومستوى تطبيق المفاهيم المتباينة لمن يقوم بتدريس نفس المواد، مما أسفر عن وجود نوع من عدم المواءمة في هذا القطاع، التباين الواضح بين معدل كفاءة الخريجين ومعدل الصلاحية الفعلية لسد متطلبات السوق". (118)

ولا شك أن هذا الضعف في نظام إعداد معلمي التعليم الثانوي الصناعي يضعف من أي جهود تبذل في دعم الفكر الريادي وتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية، والتي تتطلب إعدادًا ثقافيًّا وتربويًّا ومهنيًّا محددًا يكسب المعلم المهارات الريادية والقيادية الداعمة لهذا الفكر والمؤثرة في تشكيل عقول طلابه ومهاراتهم وأدائهم.

وفيما يتعلق بالتدريب، فتتعدد المؤسسات التي تقوم بتقديم البرامج التدريبية لمعلمي التعليم الثانوي الفني في مصر:

1- <u>الأكاديمية المهنية للمعلمين:</u>

تم إنشاؤها طبقًا للقرار الجمهوري رقم (129) لسنة 2008م بهدف التنمية المهنية لأعضاء هيئة التعليم الخاضعين لأحكام قانون التعليم، والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم بصورة مستمرة بما يؤدي إلى رفع مستوى العملية التعليمية، والتي من بين أهدافها وضع الخطط والسياسات ومعايير الجودة الخاصة بالبرامج التدريبية، بما يكفل تحقيق التنمية المهنية لأعضاء هيئة التعليم وتحديد متطلبات هذه التنمية، وكذلك إعداد البرامج التدريبية اللازمة لتحقيق التنمية

المهنية لأعضاء هيئة التعليم وفقًا للخطط والسياسات ومتطلبات التنمية المهنية. (119)

وتمثل الأكاديمية المهنية للمعلمين التي أنشئت حديثًا فرصة ذهبية لتأهيل المعلمين والمدربين في التعليم والتدريب للريادة، حيث تستوعب الأكاديمية عددًا كبيرًا جدًّا من الخريجين الجدد الباحثين عن عمل كمعلمين، وأيضًا عدد لا بأس به في التدريب أثناء الخدمة، بما يضمن التوسع في نشر مفهوم التعليم للريادة بسرعة إلى داخل المدارس. (120)

2- كليات التعليم الصناعي:

تقوم هذه الكليات بتقديم برامج لتأهيل معلمي المدارس الثانوية الصناعية أثناء الخدمة، وتقبل معلمي المواد العملية العاملين بالخدمة والذين ترشحهم جهة العمل، وتفرغهم لمدة 3 أيام أسبوعيًّا للالتحاق ببرامج التأهيل للحصول على درجة البكالوريوس في التعليم الصناعي، وذلك في التخصصات الموجودة بالكلية، مثل: تكنولوجيا الإلكترونيات، تكنولوجيا الكهرباء، تكنولوجيا التحكم الآلي، تكنولوجيا الإنتاج، تكنولوجيا النسيج، تكنولوجيا التبريد والتكييف، وتكنولوجيا الميكانيكا الدقيقة، وتكنولوجيا الإنشاءات والعمارة. وتعتمد الدراسة في هذا البرنامج على المكون النظري بصورة أكبر مقارنة بالمكون العملي. (121) وعلى الرغم من ذلك نجد أن نسبة المعلمين الذين يلتحقون بكليات التعليم الصناعي تعد قليلة.

3- مركز المعلومات الفنية للتعليم الصناعي والتدريب:

أنشئ هذا المركز الذي يتبع وزارة التربية والتعليم عام 1998م لتدريب معلمي التعليم الفني الصناعي في تخصصات السيارات، الجرارات، الإلكترونيات، الكهرباء، التبريد والتكييف، الملابس الجاهزة، وكذلك يتم تدريبهم على استخدام الحاسب الآلي والتعامل مع الأقراص المضغوطة المسجل عليها المادة العلمية والعملية للتخصصات التي يقوم المركز بإعدادها، وعلى الرغم من ذلك نجد أن أعداد المعلمين في التخصصات المذكورة كبير جدًّا، الأمر الذي

يتطلب معه كثيرًا من الوقت والجهد لإتمام التدريب على المستوى المطلوب. (122)

باستقراء ما سبق يتضح أن هناك اهتمامًا بتدريب وتنمية معلمي التعليم الثانوي الفني (الصناعي)، وذلك من خلال مؤسسات تربوية متخصصة تنوعت بين الأكاديمية المهنية للمعلمين التي يمكن أن تمثل بيئة مثمرة لنشر مفهوم تعليم ريادة الأعمال بهذه المدارس، وكذلك كليات التعليم الصناعي ومركز المعلومات الفنية للتعليم الصناعي، والتي تسهم في ارتقاء معلمي هذه المدارس الصناعية وتثقل مهاراتهم في مجالات تخصصية متنوعة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتأهيل وتدريب معلمي التعليم الثانوي الفني في مصر بما يتلاءم مع التطورات والتغيرات المتسارعة، إلا أن الواقع يشير إلى أن هناك قصورًا في نظام إعداد وتدريب معلمي التعليم الثانوي الصناعي؛ حيث أشارت إحدى الدراسات إلى مشكلات تدريب معلمي التعليم الفني ومنها الصناعي؛ وهي: (123)

1- غياب فلسفة وأولويات وأهداف واضحة لبرامج التدريب؛ حيث لا تساير السياسة التعليمية، ولا تتواكب مع الاحتياجات التدريبية الحقيقية للمعلمين، الأمر الذي أضعف معه التنسيق بين الجهات المنوط بها تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية.
2- ضعف العلاقة والتنسيق بين مؤسسات إعداد المعلم المتمثلة في كليات التربية وكليات التعليم الصناعي، وجهات التدريب بوزارة التربية والتعليم.
3- النظام الحالي للتدريب عبر الفيديو كونفرانس ينقصه وجود برامج عملية وورش عمل ولقاءات مباشرة مكملة لها، حتى يؤدي الغرض منه بكفاءة وفاعلية.
4- اتسام برامج التدريب إلى حد كبير بالطابع النظري التلقيني، وندرة الأساليب العملية التي تركز على النواحي المتصلة بالمهارات التعليمية

الفعلية، مثل: التعامل مع التقنيات الحديثة وزيارة المصانع ومؤسسات الإنتاج والخدمات.

هذا وقد يرجع ضعف مستوى معلمي العملي بمدارس التعليم الصناعي إلى غياب نظام واضح خاص بتنظيم أعمال التدريب والتأهيل أثناء الخدمة لمعلمي المدارس الصناعية؛ حيث يتم التدريب بطريقة غير مقننة ويتوقف على الإدارات التعليمية التي تختلف من منطقة لأخرى. (124)

في ضوء ما سبق يتضح أن هناك مشكلة في عمليتي إعداد وتدريب معلمي التعليم الثانوي الصناعي؛ وينعكس ذلك في حاجتهم إلى اكتساب المعرفة والمهارات المرتبطة بريادة الأعمال وتعليمها باستخدام طرق ووسائل تعليمية مناسبة، وذلك من خلال برامج إعداد وتدريب متميزة تركز على إكسابهم المهارات الريادية كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، الأمر الذي يتطلب معه تطويرًا في نظام إعدادهم وتدريبهم، وتنميتهم مهنيًّا بشكل يسمح بتبادل الخبرات والممارسات الريادية الناجحة من ناحية وينعكس بشكل إيجابي على ممارساتهم التدريسية وأدائهم داخل الحجرات الدراسية وخارجها.

سادسًا ـ المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية الصناعية في مصر:

تمثل المشاركة المجتمعية أحد المجالات الأساسية التي تسهم في تحقيق الجودة والتميز في التعليم داخل المؤسسات التعليمية، وأحد الروافد المهمة في توفير التمويل والدعم اللازمين لتطوير التعليم وخاصة التعليم الفني، ليتواكب مع التغيرات المتسارعة ويلبي احتياجات سوق العمل من توفير خريجين يتحلون بمهارات المستقبل ومنها الريادية.

وعلى الرغم من الاهتمام بدعم المشاركة المجتمعية والشراكات بما يضمن التعاون المثمر مع الشركات وأصحاب الأعمال من أجل تطوير التعليم الثانوي الفني لتتماشى مع التحديات الكبيرة التي تفرضها المنافسة العالمية في الحاضر والمستقبل، وذلك في إطار ما تم عرضه من أهداف إستراتيجية وتنفيذية متعلقة بالتعليم الفني في الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014 ـ2030م، إلا أن الواقع ما زال يشوبه العديد من المشكلات المتعلقة بضعف المشاركة

المجتمعية في التعليم الفني (الصناعي)، والتي تؤثر سلبًا على ضعف تمويل الأنشطة المرتبطة بريادة الأعمال، وكذلك ضعف مشاركة أصحاب المصانع والأعمال في وضع الأهداف وتحديد المتطلبات الأساسية لدعم الفكر الريادي بهذه المدارس.

وفي هذا لسياق أكدت إحدى الدراسات "ضعف المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي الصناعي، الأمر الذي تسبب في وجود فجوة في العلاقة بين المصانع والورش الإنتاجية، وبين تلك المدارس، وعزوف المستثمرين وأصحاب المصانع عن دعم المدارس الثانوية الصناعية، وتفضيل الكثير منهم الاستثمار في المشروعات كثيفة رأس المال عن المشروعات كثيفة العمالة، فضلًا عن ضعف كفاية نظم الحوافز الاستثمارية، وعجزها عن تفعيل المشاركة بين أصحاب المشروعات الصناعية وهذه المدارس". (125)

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك "ضعف مشاركة أصحاب المصلحة والمستفيدين الحقيقيين من مخرجات التعليم والتدريب في صياغة مواصفات المهن المختلفة والتوصيف للعاملين ووضع المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والاشتراك في عمليات المتابعة والتقويم، بالإضافة إلى عزوف القطاع الخاص عن تقديم فرص تدريب كافية للدارسين للتدريب العملي في المصانع والشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يمكنهم من اكتساب مهارات وجدارات فعلية على أرض الواقع وإكسابهم ثقافة العمل واحترامه". (126)

وتتضح مظاهر ضعف المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم الثانوي الصناعي فيما يلي: (127)

1- عدم توافر موارد كافية للتعليم الفني الصناعي، وعدم تضمن مقررات التعليم الصناعي ما يشير إلى التنمية الاقتصادية.
2- غياب آليات لدعم وتطوير المبتكرين والمتميزين داخل مؤسسات التعليم الفني الصناعي.
3- ضعف وجود حلول ابتكارية تتعلق بالمشكلات الاقتصادية داخل مؤسسات التعليم الصناعي.

4- ضعف مستوى تواجد بروتوكولات حوارية بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات التعليمية الصناعية بشأن التطوير المستمر للمدارس الصناعية.

باستقراء ما سبق يتضح أن هناك ضعفًا في مشاركة أصحاب المصالح والمستفيدين الحقيقيين من الخدمات التي تقدمها المدارس الثانوية الصناعية، وكذلك عزوف من قبل القطاع الخاص في تقديم تدريب عملي للطلاب بمصانعهم، وذلك في ظل غياب الآليات التي تضمن دعم العلاقة بين هذه المدارس وقطاع الصناعة، وضعف قدرة مديري المدارس في تبني نماذج اتصال فعالة داعمة لأهداف ريادة الأعمال وسبل تضمينها داخلها؛ الأمر الذي ينعكس بالسلب على اكتساب طلابها المهارات العملية القائمة على احترام العمل وتحمل المخاطرة المحسوبة المرتبطة به.

وفي إطار الدور الذي تقوم به مجالس الأمناء والآباء والمعلمين بالمدارس الثانوية الصناعية كآلية لدعم المشاركة المجتمعية في تطوير هذه المدارس، أكدت إحدى الدراسات أن هناك "ضعفًا كفاية في دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين بالمدارس الثانوية الصناعية ـ كآلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين هذه المدارس وقطاع الصناعة ـ بالإضافة إلى أن كثيرًا من المدارس الثانوية الصناعية ليس بها مجلس أمناء فعال؛ فالموجود بها يتسم بالشكلية وقراراته استشارية في أفضل الأحوال". (128)

يتضح من معالجة الإطار النظري المتعلق بريادة الأعمال وتعليمها بالمدارس الثانوية الصناعية، وكذلك واقع المدارس الثانوية الصناعية في مصر، أنه حتى يتم دعم ريادة الأعمال وتعليمها بالمدارس الثانوية الصناعية، فإن هذه المدارس بحاجة إلى أن تتحول في أنشطتها كافة وعملياتها وأهدافها من مدارس تقليدية إلى أخرى ريادية تدعم ثقافة الريادية، بما يسمح بتحويل أفكار الطلاب إلى أفعال مرتبطة بمشروع ما، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة توفير البرامج التدريبية والتعليم الريادي اللازم لتنمية مهارات الطالب الريادي من ناحية،

وتكوين المعلم الريادي على نحو فعال يسهم في تحقيق أهداف تعليم ريادة الأعمال بهذه المدارس.

القسم الخامس: المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في ج. م. ع

واستقراءً لما سبق، يتناول هذا القسم من البحث أهم المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية في ج. م. ع، والتي تم تقسيمها إلى متطلبات فكرية، متطلبات تشريعية، متطلبات تنظيمية، متطلبات بشرية، وأخرى تكنولوجية. وفيما يلي تناولًا لهذه المتطلبات بالتفصيل:

أولًا ـ متطلبات فكرية:

1- صياغة أهداف واضحة متعلقة بريادة الأعمال ضمن أهداف التعليم الثانوي الصناعي، مع التركيز على الكفايات العملية المرتبطة بها، وكيفية تنميتها بشكل مستمر من خلال المناهج والمقررات الدراسية.
2- التأكيد من قبل السلطات العليا على جعل عملية توضيح المسار المهني لطلاب التعليم الفني الصناعي عملية إلزامية.
3- عمل دليل مهني لمؤسسات التعليم الفني ومنها الصناعي لتوضيح المسارات المهنية للطلاب بشكل إلزامي، على أن يتضمن هذا الدليل ريادة الأعمال وآليات تعليمها ودعمها بهذه المدارس.
4- تضمين الكفايات الأساسية لدعم التعليم الريادي في برامج إعداد وتدريب معلمي المدارس الثانوية الصناعية.
5- جعل عملية تمويل تعليم ريادة الأعمال من بين أولويات صانعي السياسات التعليمية وخاصة المرتبطة بالتعليم الفني الصناعي، مع الاستفادة من فكرة مشروعات رأس المال في تعليم ريادة الأعمال.
6- إعادة تفكير القائمين على إدارة المدارس الثانوية الصناعية في نظمها التقليدية وعملياتها التعليمية بشكل أساسي، لتكون ريادة

الأعمال بمثابة كفاية ضرورية لبناء مهارات المستقبل لدى طلابها ومعلميها.

7- تبني نماذج ومداخل جديدة للتعلم، بالتركيز على الفكر التفاعلي كأساس لإكساب الطلاب المهارات الناجحة وتطوير التفكير الريادي لديهم.

8- بناء نظام بيئي ريادي؛ يسمح بتضمين المؤسسات الربحية ورجال الأعمال في تحديد محتوى التدريب (ربط التدريب بالتوظيف)، وذلك من خلال تدعيم التعاون والشراكات المتعددة خاصة بين المدرسة ورجال الأعمال.

9- نشر ثقافة الريادية وتطويرها بالمدرسة الثانوية الصناعية، من خلال ما يلي:

- زيادة الوعي لدى أعضاء المجتمع المدرسي حول أهمية ريادة الأعمال وتعليمها من خلال عقد المؤتمرات، والندوات وورش العمل وحلقات النقاش وإعداد التقارير حول ريادة الأعمال وتعليمها في التعليم الثانوي الصناعي، بالإضافة إلى نشر أفضل النماذج والممارسات المتعلقة بها في المدارس الأخرى.
- السماح للمعلمين والمتعلمين داخل المدرسة لتنفيذ الأنشطة الجديدة داخلها أو في مجتمعها (في إطار الشراكات) بالشكل الذي سيكون مفيدًا للطلاب ليتمكنوا من زيارة الرياديين المحليين، أو دعوتهم لتقديم عروض داخل الحجرات الدراسية. بما يتطلب من المعلم التخطيط للاتصال بهم قبل التخطيط لدروسه، والتعاون مع المؤسسات الريادية المحلية.
- التركيز على التدريب المهني الموجه نحو الأفكار، القدرات، الخصائص الريادية باعتباره الأساس في نشر ودعم هذه الثقافة.

10- نشر الخبرات الناجحة وأفضل النماذج المرتبطة بتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الفنية وخاصة الصناعية عبر وسائل الإعلام المطبوعة،

والشبكات الاجتماعية الافتراضية أو المواقع الإلكترونية (البوابة الإلكترونية) للوزارة والمديرية والإدارات التعليمية.

ثانيًا ـ متطلبات تشريعية:

1- تشكيل لجنة تعاونية لتعليم ريادة الأعمال على المستوى القومي أو الإقليمي، ممثلة من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصناعة وغيرها، مع مشاركة فعالة من منظمات الأعمال والأقسام ذات العلاقة، وتكون مسئولة عن:

- التنسيق بين قطاع التعليم الثانوي الفني والمنظمات المجتمعية من ناحية، ومنظمات الأعمال من ناحية أخرى.
- توجيه ودعم تعليم ريادة الأعمال وضمان تضمينه بنجاح بمدارس التعليم الفني وخاصة الصناعي، وذلك بالتركيز على نشر الفكر الريادي بهذه المدارس من خلال إقامة الندوات، وعقد المؤتمرات لزيادة وعي المدارس والمعلمين بأهمية ريادة الأعمال وتعليمها بها.
- دعم أفضل النماذج والممارسات التي يمكن تبنيها في المؤسسات التعليمية الأخرى، من خلال عقد ورش العمل عن أفضل هذه النماذج والممارسات ببعض المدارس الريادية الناجحة، مع توضيح كيفية الاستفادة منها بشكل فعال في دعم الفكر الريادي بمدارس التعليم الصناعي في مصر.
- توفير الدعم المالي لتطوير طرق التدريس والمواد المستخدمة في المقررات والأنشطة المتعلقة بريادة الأعمال، مثل السيمينارات وتدريب المعلمين وغيرها.

2- إنشاء وحدة لريادة الأعمال كجزء من الهيكل التنظيمي الرسمي للتعليم الفني في مصر، بداية من المستوى القومي ممثلًا في الوزارة ووصولًا إلى المستوى الإجرائي الممثل في المدرسة، تهدف هذه الوحدة إلى دعم وتطوير التوجه الريادي بكل مستوى تنظيمي في إطار علاقته بباقي

المستويات، وتسهم في نشر وتدعيم ثقافة الريادية به. مع ضرورة إحداث التكامل والتنسيق التام بين عمل هذه الوحدة ووحدة التوظيف على المستويات كافة.

3- إصدار القوانين والتشريعات التي تلزم المدارس الثانوية الفنية (الصناعية) بتطبيق تعليم ريادة الأعمال في برامجها كافة باعتباره شرطًا قبليًا لاعتماد برنامج التعليم الثانوي الصناعي.

4- إصدار التشريعات التي تسمح للمعلم الريادي بالعمل بشكل مؤقت (التعيين) بالصناعة في إطار مشروعات صغيرة؛ حيث يتم تعيين المعلم المتدرب في مشروع صغير صمم (لحل مشكلة التوظيف)، مع تقديم وسائل الدعم كافة التي تضمن استمرار هذه المشروعات.

5- إصدار التشريعات الداعمة لإنشاء نوادي الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية باعتبارها أحد أهم الأساليب التي يمكن أن تتبناها المدارس الثانوية الصناعية لدعم تعليم ريادة الأعمال بها؛ لما توفره من أساس عملي للطلاب لاكتساب مهارات العمل والتوظيف المتعلقة بالقرن الـ 21، حيث تمكنهم من مقابلة احتياجات سوق العمل المتغيرة، وخلق وظائفهم بأنفسهم (فكرة التوظيف الذاتي)، من خلال مساعدتهم على بدء عمل في مدارسهم باعتباره أفضل طريقة لبناء واستخدام مهارات العمل الحقيقية.

ثالثًا ـ متطلبات تنظيمية:

1. اتخاذ الإجراءات الداعمة لتضمين ريادة الأعمال كنشاط رئيسي مستمر في المدارس الثانوية الصناعية بما يساعدها على الاستجابة للتغيرات المتسارعة، وذلك من خلال:
   - توفير معلمين مدربين على تنفيذ ريادة الأعمال كنشاط أساسي مستمر.
   - توفير المقومات اللازمة كافة لضمان تنفيذ هذا النشاط من مواد خام وتجهيزات وأماكن وغيرها على نحو فعال.

- احتساب هذا النشاط ضمن أعمال الامتحانات، وكذلك ضمن مجموع درجات الطلاب كشرط أساسي لاجتياز شهادة الثانوية الصناعية.

2. توفير إرشاد مهني للمدارس الثانوية الصناعية في كيفية تصميم المناهج وتنفيذ الأنشطة الداعمة لريادة الأعمال ونشر الخبرات الناجحة والمتميزة في هذا المجال، من خلال الاستعانة بخبراء متميزين في مجال تصميم المناهج وتحديد الأنشطة المتعلقة بريادة الأعمال وتنفيذها في هذه المدارس.
3. نشر ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية فكرًا وتطبيقًا لتشمل مجالات الدراسة كافة بهذه المدارس، وربط التدريب العملي في مجالات محددة للدراسة بأهداف ريادة الأعمال، وكذلك توفير الدعم المناسب للطلاب المهتمين ببدء عمل.
4. جعل طرق تعلم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية قائمة على مواقف حقيقية، مثل إشراك الطلاب في مشروعات عمل مع المجتمع المحلي؛ وذلك في إطار تدعيم الشراكات مع رواد الأعمال.
5. تطوير بيئات التعلم في تعليم ريادة الأعمال في كل الأهداف التعليمية والمحتوى التعليمي للمقررات في المدرسة الثانوية الفنية الصناعية، وتتضمن: النوادي المدرسية، زيارات لأماكن العمل والأعمال والمحاكاة، بالإضافة إلى التعاون المثمر بين المدرسة والمنزل، والأنشطة التنظيمية التي تسهم في توفير بيئات لتعلم ريادة الأعمال.
6. إحداث تكامل بين المهارات الريادية للطلاب وما يتم التدريب عليه في ورش العمل في كيفية إيجاد أفكار العمل داخل المقرر المدرسي لتشجيع الطلاب على بدء العمل الخاص بهم؛ وذلك من خلال ربط التدريب على ريادة الأعمال بمراكز التوظيف لضمان اتصال المهارات الريادية بشكل مستمر بمتطلبات سوق العمل المتغيرة.

7. ضمان توافر آليات لدخول الخبراء من رجال الأعمال في توفير التدريب والدعم المستمرين المرتبط بريادة الأعمال.
8. توفير الدعم المالي والتدريب والتسهيلات المطلوبة لضمان المشاركة الفاعلة للمديرين في دعم الفكر الريادي والممارسات المرتبطة به بمدارسهم.
9. توفير الآليات والإجراءات التنظيمية الداعمة لمشاركة الطلاب في الأنشطة والمشروعات العملية (التعلم من خلال الفعل)، والتي يتم من خلالها اكتساب المهارات الريادية والقيادية والإبداعية، وكذلك الخبرة في ريادة الأعمال وحل المشكلات باعتبارها اللبنة الأولى لبناء عقول وقدرات الريادي الناجح.
10. ربط مشروع التخرج لطلاب المدارس الصناعية بفكرة كاملة لمشروع يمكن تنفيذه بعد التخرج؛ بما يدعم المهارات المرتبطة بفكرة التوظيف الذاتي.
11. توفير وسائل متنوعة لدعم ممارسات المعلم الريادي بالمدارس الثانوية الصناعية، بما تتضمنه من دعم إلكتروني، تبادل خبرات بين المعلمين، والدعم وجهًا لوجه، وتشجيع التوظيفات/ التعيينات في الصناعة.
12. توفير الآليات التي تضمن تركيز برامج تدريب معلمي المدارس الثانوية الصناعية على تنمية السمات الريادية لديهم، مثل: تحمل المخاطر، الابتكار، القيادة الاتصال، التفاوض، وغيرها من السمات من ناحية، ودعم عملية الريادية ذاتها من خلال التركيز على كيفية البحث عن فكرة، وصياغة فكرة والبدء فيها والإدارة المالية وغيرها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستعانة ـ في برامج التدريب ـ بمتخصصين رياديين كمعلمين وموجهين لريادة الأعمال والإبداع.

رابعًا ـ متطلبات بشرية:

يتطلب تضمين ريادة الأعمال في المدارس الثانوية الصناعية عناصر بشرية تتمتع بمهارات ريادية وقيادية واتصالية عالية، تمكنها من دعم الفكر الريادي

ونشره بهذه المدارس، وتتنوع هذه العناصر بين الطلاب، والمعلمين وكذلك مدير المدرسة.

1- **فيما يتعلق بالطلاب:** تتضمن ضرورة اكتساب المهارات الشخصية والمهنية للريادي الناجح من خلال المقررات والأنشطة والتدريبات المرتبطة بريادة الأعمال؛ وهي:

أ. تعلم كيفية التعبير عن أنفسهم بشكل أفضل، واكتساب مهارات الاتصال لصنع قرارات سليمة وصائبة.

ب. السعي نحو معرفة الكثير عن قطاعات الأعمال المرتبطة بتخصصاتهم، وكذلك عوامل المخاطرة في مجالات العمل المتعلقة بها.

ج. تعلم ما هو متوقع عمله لتوفير الدعم المالي أو الاستفادة من التسهيلات المعتمدة عند البدء في عمل ما (كيفية تقدير رأس المال المبدئي، وتحديد مصادر رأس المال والتمويل البديل وضمان الموارد).

د. تعلم الكثير عن الإجراءات الضرورية أثناء البدء في عمل جديد، ومعرفة كل ما يتعلق بالعمل من قبل المدرسة، ويشمل كيفية تحديد الفرص القائمة على السوق واحتياجات المجتمع، ومعرفة الأنواع المختلفة لنموذج العمل (أعمال صغيرة ـ تعاونات ـ شراكات ليست ربحية ـ مشروعات ذات تقنية عالية)، فضلًا عن كيفية تنفيذ العمل بما تشتمل عليه من تقييم الأسواق، وتطوير صفقات تسويقية ناجحة.

2- **فيما يتعلق بالمعلم:** تتضمن ضرورة اكتساب المهارات الأساسية المرتبطة بالمعلم الريادي؛ وذلك من خلال:

أ. تنظيم ورش عمل وحلقات علمية بشكل منتظم لمعلمي التعليم الفني (الصناعي) في تطبيق التعليم الريادي بالمدارس.

ب.تضمين ريادة الأعمال ببرامج تدريب معلمي المدارس الثانوية الصناعية، وجعلها جزء أساسي في برامج إعدادهم بالجامعات، وذلك من خلال مقررات تعلم كيفية تحفيز الطلاب وتشجيعهم على السلوك الريادي داخل الفصل.

ج. تدريب المعلمين على كيفية البدء بمشروع والتخطيط له، واتخاذ القرارات المرتبطة به كافة، وتتعلم كيفية نقل هذه الخبرة واستخدامها داخل الحجرات الدراسية.

د. تشجيع المعلمين على تعاون أعمق مع الشركات ورواد الأعمال من خلال مشروعات مشتركة.

ه. تبني ممارسات تدريسية تهدف إلى إبداع وتعزيز قدرة الطلاب على تحمل المسئولية وتقدير حجم الفرص المرتبطة بها، والتخطيط وإدارة المشروعات.

و. تنويع طرق التدريس المستخدمة بين زيارات ميدانية لمؤسسات الأعمال، دعوة رواد الأعمال ليقدموا أعمالهم في المدرسة، وغيرها.

ز. دعم التعاون والاتصال (تبادل الخبرات) بين المعلمين بما يتيح احتمالات عديدة لتنظيم التدريس في شكل قصص واقعية بما يسهم في تطوير ثقافة الريادية بالمدارس الثانوية الصناعية.

3- **فيما يتعلق بالمدير**: تتضمن ضرورة اكتساب المدير للمهارات الريادية والقيادية التي تمكنه من دعم ريادة الأعمال وتعليمها بالمدرسة بشكل فعال، من خلال:

أ. تطوير مهاراته وقدراته المتعلقة باكتشاف وتحريك الموارد البشرية والمادية المتاحة وغير المتاحة، وتطويرها بشكل مستمر يضمن دعم تعليم ريادة الأعمال والأنشطة المرتبطة بها داخل المدرسة.

ب. اكتساب المهارات المرتبطة بكيفية تطوير رؤية ورسالة وأهداف إستراتيجية متعلقة بريادة الأعمال وتعليمها ومشاركتها داخل المدرسة، وكذلك بناء الثقة المتبادلة داخل المدرسة وخارجها.

ج. تبني المدير الريادي لنماذج اتصال فعالة تساعد على تحقيق أهداف الريادية بالمدرسة.

د. التطوير الذاتي المستمر لمعرفتهم، وفهمهم ومهارتهم، بما يمكنهم من دعم التوجه الريادي بمدارسهم، وذلك من خلال حضور ورش

العمل، والاجتماعات الرسمية، السيمينارات العلمية، المؤتمرات المتخصصة عن ريادة الأعمال باعتبارها أهم وسائل التنمية الذاتية لمدير المدرسة الريادي.

ه. تبني مدخل الإدارة التشاركية يشترك من خلاله كل فرد في المجتمع المدرسي في تحديد الأهداف المتعلقة بريادة الأعمال، وصنع القرارات الخاصة بها، ويحاسب على ذلك، وكذلك تطوير الهياكل الداعمة لهذه المشاركة ولتمكين المعلمين وإعطائهم الفرصة للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في عملهم والداعمة لريادة الأعمال وتعليمها داخل الحجرات الدراسية.

خامسًا ـ متطلبات تكنولوجية:

1. توفير البنية التحتية الأساسية الداعمة لريادة الأعمال وتعليمها في المدارس الثانوية الصناعية.
2. إعادة فحص الشبكات والأجهزة والمعدات التكنولوجية وتحديثها باستمرار، مع ربطها بالتخصصات المختلفة في المدارس الصناعية.
3. الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات في دعم عملية تعلم طلاب المدارس الثانوية الصناعية، للتعرف على الجديد في تخصصاتهم، وأفضل الممارسات المتعلقة بدعم المشروعات الريادية التي يقدمون على البدء بها، وكيفية الاستفادة منها في إدارة مشروعاتهم وتنفيذها بما يدعم فكرة التوظيف الذاتي لديهم.
4. الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي وموقع المدارس على الإنترنت في نشر جهودها في دعم الفكر الريادي بها من خلال البرامج والمقررات والأنشطة، وكوسيلة لجذب مزيد من التمويل أو الدعم المالي لهذه الجهود وتطويرها.
5. تطوير نظام المعلومات بهذه المدارس بما يتيح فرصًا أكثر لمشروعات جديدة للطلاب مع رواد الأعمال والشركات في مختلف التخصصات؛ بحيث يتم وضع قائمة بأسماء رواد الأعمال ذوي

الإسهامات البارزة في دعم الفكر الريادي بالمدارس، وكيفية التواصل معهم بشكل مستمر.

في ضوء ما تقدم يتضح أن هناك حاجة إلى تضمين تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية، لما لها من أهمية قصوى في تزويد معلميها وطلابها بالمهارات الريادية والقيادية والاتصالية والشخصية اللازمة لمواكبة التغيرات المتلاحقة واحتياجات سوق العمل المتغيرة في القرن الـ 21، وهذا لن يتحقق إلا من خلال تبني ريادة الأعمال فكرًا بحيث تصبح ضمن ثقافة هذه المدارس وقيمها ورؤيتها وأهدافها، وممارستها من خلال برامجها وأنشطتها وعملياتها.

****

مراجع البحث

(1) World Economic Forum, Unlocking Entrepreneurial Capabilities To Meet The Global Challenges of the 21st century, Final report on the Entrepreneurship Education Work stream, June 2011, p. 4.

(2) Ola Adebayo and Joseph Adeniyi Kolawole, The historical Background of Entrepreneurial Development In Nigeria: its Gains, Shortcomings and Needful, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences, 2013, vol. 5, p.494.

(3) J. f. Maigida & T. M. Saba, Entrepreneurial Skills in Technical Vocational Education and Training as A strategic Approach for Achieving Youth Empowerment in Nigeria, International Journal of Humanities and Social Science Vol. 3 No. 5; March 2013,p.304.

(4) Semra Guven, determining vocational education undergraduate students' educational needs for e ntrepreneurship, internationalJournal of Academic Research Part B; vol. 5, No(3), May 2013, p. 379.

(5) Ibid, p. 380.

(6) Ministry of Education, Guidelines for entrepreneurship education, (Finland: Opetusministeriö, Publications of the Ministry of Education2009), p.21.

(7) EZEANI Nneka Salome, the teacher and skills acquisition at business education: from the perspective of accounting skills, Arabian Journal of Business and Management Review (OMAN Chapter) Vol. 2, and No.4Nov. 2012, p.27.

(8) وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 283 بتاريخ 26/ 6/ 2014، بشأن تحديد الوصف الوظيفي لمسئول ريادة الأعمال بالمدرسة الثانوية الفنية، القاهرة، مكتب الوزير، مادة 1، 2.

(9) وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الكتاب الدوري السنوي، (القاهرة: مكتب قطاع التعليم الفني والتجهيزات، 2016م).

[10]() أحمد محمد نبوي، التعليم الثانوي الصناعي وقطاع الصناعة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وإمكانية الاستفادة منها في مصر "دراسة مقارنة"، دراسات في التعليم الجامعي "مجلة دورية محكمة متخصصة"، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية - جامعة عين شمس، ع 33، مايو 2016، ص ص 64 - 65.

[11]() العارف بالله الغندور، مناهج البحث في علم النفس، (القاهرة: الأنجلو المصرية، 1991)، ص167.

([12])Vladimir Varadjanin and others, an overview of entrepreneurship education in vocational high schools in eu and serbia, a paper represented to the 2nd International Conference on Research and Educatıon "Challenges Toward the Future" 30-31 May 2014,University of Shkodra "Albania, p. 2.

([13]) Ola Adebayo and Joseph Adeniyi Kolawole, Opcit, p.494.

([14])Vladimir Varadjanin and others, Opcit, p. 2.

([15])Ibid, p. 2.

([16])UNESCO and ILO (International labor office), Towards an Entrepreneurial Culture for the 21 century, stimulating Entrepreneurial spirit through Entrepreneurial Education in Secondary school, (Switzerland: UNESCO and ILO Publications), 2006, p.40.

([17])World Economic Forum, Unlocking Entrepreneurial Capabilities To Meet The Global Challenges of the 21st century, Final report on the Entrepreneurship Education Work stream, June 2011, p. 5.

([18]) ofoha, dorothy, assessment of the implementation of the secondary school skill-based curriculum to youth empowerment in nigeria, Edo Journal of Counselling,Vol.3, No.2, p.26.

([19])J. F. Maigida T.M. Saba, Entrepreneurial Skills in Technical Vocational Education and Training as A strategic Approach for Achieving Youth Empowerment in Nigeria, Op. cit, P.305.

(20)*Samuel Muchiri Mwangi, The contribution of entrepreneurship education course offered in technical training colleges in enhancing management skills of informal sector entrepreneurs in Kenya,International Journal of Business and Public Management, (ISSN: 2223-6244) ,Vol.2, 2012, P.58.*

(21) *J. f. Maigide & T. M. Saba, Op. cit, P.305.*

(22)*EZEANI Nneka Salome, the teacher and skills acquisition at business education: from the perspective of accounting skills, Arabian Journal of Business and Management Review (OMAN Chapter) Vol. 2, and No.4Nov. 2012, p.27.*

(23)*c. S. Ramanigopal& others, need for entrepreneurship education in school students, JPSS, Volume 2, Issue 3, march2012, p. 250.*

(24)*Trade and Development Board Investment, Enterprise and Development Commission, Entrepreneurship education, innovation and capacity-building in developing countries , United Nations Conference on Trade and Development ,Geneva, 19–21 January 2011, p.3.*

(25) *Mário Raposo and Arminda do Paço, Entrepreneurship education: Relationship between education and entrepreneurial activity, Psicothema, 2011. Vol. 23, no. 3, p.454.*

(26)*Vladimir Varadjanin and others, Opcit, p. 2.*

(27)*Eslyn Isaacs & others, Entrepreneurship education and training at the Further Education and Training (FET) level in South Africa, South African journal , 2007, EASA, Vol.27, p.617.*

(28)*Semra Guven, Opcit, p. 380.*

(29)*OECD, "Evaluation of Programs Concerning Education for Entrepreneurship", report by the OECD Working Party on SMEs and Entrepreneurship, 2009, p.p14-15.*

(30)*Anaele Edmond & others, STRATEGIES FOR REVITALIZING THE IMPLEMENTATION OF ENTREPRENEURSHIP EDUCATION IN TECHNICAL, VOCATIONAL EDUCATION AND TRAINING (TVET) TOENHANCE SELF EMPLOYMENT*

IN NIGERIA, British Journal of Education, Vol.2, No.4, 2014, p. p. 51-52.

(31) عصام سيد أحمد السعيد، التعليم الريادي: مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر، مجلة كلية التربية، بورسعيد، ع 18، يونيو 2015م، ص 166.

(32)Trade and Development Board Investment, Enterprise and Development Commission, Entrepreneurship education, innovation and capacity-building in developing countries , United Nations Conference on Trade and Development , Geneva, 19–21 January 2011, p8-11.

(33)European Commission, Entrepreneurship Education at School in Europe National Strategies, Curricula and Learning Outcomes, 2012, available at: (http://eacea.ec.europa.eu/education/eurydice), p.p.8-10,25.

(34)John Simiyu, Entrepreneurship Education as a tool to support Self-Employment in Kenya, a research presented to the international center for technical and vocational Education and training, 2012, p.5.

(35)Ibid, p.6.

(36)Ibid, p.6.

(37)Ibid, p.7.

(38)Ibid, pp. 6-8.

(39)EUROPEAN COMMISSION, Helping to create an entrepreneurial culture A guide on good practices in promoting entrepreneurial attitudes and skills through education, (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2004), p. 15.

(40)Ibid, p.21. available at: slss@blackrock-edu.ie

(41)Anaele Edmond & others, Opcit, p.p 55, 59.

(42) Ibid,, p. 11.

(43)European Commission Enterprise and Industry, BEST PROCEDURE PROJECT:ENTREPRENEURSHIP IN

VOCATIONAL EDUCATION AND TRAINING', FINAL REPORT OF THE EXPERT GROUP Final version, November 2009, p.p7-8.

([44]) John Simiyu, Opcit, p. 1.

([45])Ibid, p. 1.

([46])Efka Heder & others, Entrepreneurial Learning: A key Competence Approach, (Croatia: south East European center for Entrepreneurial learning, 2011), p.45.

([47])Ibid, p.p 48-49.

([48])Ibid, p.43.

([49])EZEANINneka S, APPLICATION OF ENTREPRENEURSHIP EDUCATION: A PANACEA FOR EFFECTIVE SECONDARY SCHOOLS MANAGEMENTIN NIGERIA, SINGAPOREAN JournalOf business Economics, and management studies Vol.1, no.5, 2012, P.P 27-28.

([50])Ibid, P.28.

([51])EZEANINneka S, APPLICATION OF ENTREPRENEURSHIP EDUCATION: A PANACEA FOR EFFECTIVE SECONDARY SCHOOLS MANAGEMENTIN NIGERIA, SINGAPOREAN JournalOf business Economics, and management studies Vol.1, no.5, 2012, P.28.

([52])Ibid, P.p. 30-36.

([53]) Ministry of Education Finland, Guidelines for entrepreneurship education, Publications of the Ministry of Education, Department for Education and Science, 2009, p.p 16-17.

([53]) Ministry of Education, Guidelines for entrepreneurship education,

([54])Hernández Mogollón, Ricardo & .Pérez Rubio, Pilar, ENTREPRENEURIAL CULTURE AND EDUCATION: OBSERVATIONS CENTERED AROUND STUDENTS IN SECONDARY SCHOOL AND HIGHER-LEVEL PROFESSIONAL training, a paper presented to The GEM (Global Entrepreneurship Monitor)Project, 2006, p.6.

([55])Vladimir Varadjanin and others, Opcit, p. 7.

([56])Hernández Mogollón, Opcit, p.9.

([57])Ibid, p.12.

([58])Ibid, p.15.

([59])Ibid, p. 15.

([60])Hernández Mogollón, Ricardo & .Pérez Rubio, Pilar, Opcit,, p.10.

([61])Ibid, p.15.

([62])World Economic Forum, Unlocking Entrepreneurial Capabilities To Meet The Global Challenges of the 21st century, Final report on the Entrepreneurship Education Work stream, June 2011, p. 5.

([63])UNESCO and ILO (International labor office), Towards an Entrepreneurial Culture for the 21 century, stimulating Entrepreneurial spirit through Entrepreneurial Education In Secondary school, (Switzerland: UNESCO and ILO Publications), 2006, p.49.

([64])EUROPEAN COMMISSION, Helping to create an entrepreneurial culture A guide on good practices in promoting entrepreneurial attitudes and skills through education, Opcit, p. 14.

([65])Elena Ruskovaara, ENTREPRENEURSHIP EDUCATION IN BASIC AND UPPER SECONDARY EDUCATION:MEASUREMENT AND EMPIRICAL EVIDENCE, Thesis for the degree of Doctor of Science (Economics and Business Administration) , Lappeenranta University of Technology, Lappeenranta, Finland, 2014, p.13.

([66]) European Commission, Entrepreneurship Education: A Guide for EducatorsEnterprise and Industry, (Entrepreneurship and Social Economy Unit: Bruxelles), June 2013, p.11.

([67]) Allan Gibb, ENTERPRISE IN EDUCATION EDUCATING TOMMORROWS ENTREPRENEURS, Pentti Mankinen, 2007, p.8.

([68])John Simiyu, Opcit, p.6.

([69])Elena Ruskovaara, Opcit, p.p.96-97.

(70)*EUROPEAN COMMISSION, Helping to create an entrepreneurial culture A guide on good practices in promoting entrepreneurial attitudes and skills through education,Opcit, p.38.http://www.strath.ac.uk/enterprisingcareers*

(71)*Ibid, p.38.*

(72)*EUROPEAN COMMISSION, Helping to create an entrepreneurial culture A guide on good practices in promoting entrepreneurial attitudes and skills through education, Ibid, http://www.men.lu*

(73)*Vlaamse Overheid, Action Plan on Entrepreneurial EDUCATION FOR THE PROMOTION OF Entrepreneurial spirit and Entrepreneurship through education, 2011-2014, p.15.*

(74)*Eslyn Isaacs & others, Entrepreneurship education and training at the Further Education and Training (FET) level in South Africa, South African journal , 2007, EASA, Vol.27, p.p.625-626..*

(75)*Ibid, p.624.*

(76)*Trade and Development Board Investment, Enterprise and Development Commission, Entrepreneurship education, innovation and capacity-building in developing countries , United Nations Conference on Trade and Development ,Geneva, 19–21 January 2011, p.10.*

(77)*Vlaamse Overheid, Opcit, pp. 12-14.*

(78) فؤاد بسيوني متولي، التعليم الفني: تاريخه وتشريعاته وإصلاحاته مستقبلية دراسة وثائقية لتاريخ التعليم الفني منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د. ت)، ص42.

(79) وزارة التربية والتعليم، قانون رقم (139) لسنة1981 بإصدار قانون التعليم المعدل بالقانون رقم (233) لسنة 1998، مادة 30، (القاهرة: رئاسة الجمهورية، 1998).

[80]() رئاسة الجمهورية، دستور جمهورية مصر العربية المعدل، 2014م، القاهرة، مكتب رئيس الجمهورية، مادة 20.

[81]() جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، 2011 وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، وثيقة التعليم الثانوي، الإصدار الثالث، ص ص 29 ـ 33.

[82]() وزارة التربية والتعليم، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر 2014 ـ2030م، (التعليم: المشروع القومي لمصر)، ص ص 77، 78.

[83]() وزارة التربية والتعليم، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر 2014 ـ2030م، مرجع سابق، ص 79.

[84]() صلاح الدين عبد العزيز غنيم وآخرون، التعليم للجميع في مصر 2000 ـ2015م، (القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، 2014م)، ص 96.

[85]() وزارة التربية والتعليم، بوابة التعليم، قطاع التعليم الفني بدمياط، متاح على الرابط التالي:

http://www.taleemgate.com/ at 21-3-2017.

(86) وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 283 بتاريخ 26/ 6/ 2014، بشأن تحديد الوصف الوظيفي لمسئول معلومات سوق العمل بالمدرسة الثانوية الفنية، القاهرة، مكتب الوزير، مادة 1، 2.

(87) وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 283 بتاريخ 26/ 6/ 2014، بشأن تحديد الوصف الوظيفي لمسئول التوظيف بالمدرسة الثانوية الفنية، القاهرة، مكتب الوزير، مادة 1.

[88]() لمياء محمد أحمد، إيمان عبد الفتاح، سياسات وبرامج التعليم الريادي وريادة الأعمال في ضوء خبرة كل من سنغافورة والصين وإمكانية الإفادة

منها في مصر، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع53، ج2، سبتمبر 2014م، ص 331.

[89]() أحمد محمد نبوي، مرجع سابق، ص 162.

[90]() المرجع السابق، ص ص 160 ـ161.

[91]() فوزي رزق شحاتة وآخرون، إستراتيجية مقترحة لتحقيق التنظيم والتخطيط والتنسيق والتكامل بين مدارس التعليم الثانوي الصناعي وقطاع الصناعة في مصر "رؤية مستقبلية"، (القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، شعبة بحوث التخطيط التربوي، قسم اقتصاديات التعليم، 2015م)، ص ص 7 ـ8.

[92]() جميل السيد أحمد، واقع جهود الجهات الداعمة للتعليم الثانوي الصناعي في مصر، في تفعيل جهود الجهات الداعمة للتعليم الفني "دراسة ميدانية"، (القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، شعبة التعليم الفني، 2013م)، ص32.

[93]() فوزي رزق شحاتة وآخرون، مرجع سابق، ص 103.

[94]() المرجع السابق، ص 104.

[95]() وزارة التربية والتعليم، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014 ـ2030، مرجع سابق، ص 79.

[96]() فوزي رزق شحاتة وآخرون، مرجع سابق، ص 103.

[97]() آمال سيد مسعود وآخرون، نموذج مقترح للمشاركة المجتمعية لتطوير التعليم الفني وتلبية احتياجات سوق العمل، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، شعبة بحوث التخطيط التربوي، شعبة التعليم الفني، 2011م، ص 33.

[98]() مجدي ماهر مسيحة وآخرون، مرجع سابق، ص 59 ـ60.

[99]() فوزي رزق شحاتة وآخرون، مرجع سابق، ص127.

[100]() هناء شحتة السيد مندور، تطوير النمط القيادي لمديري المدارس الثانوية الفنية في مصر في ضوء مبادئ الإدارة المفتوحة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية ـ كلية التربية جامعة عين شمس، 2010م، ص 221.

[101]() فوزي رزق شحاتة وآخرون، مرجع سابق، ص 8.

[102]()جميل السيد أحمد، مرجع سابق، ص 25.

[103]() فوزي رزق شحاتة وآخرون، مرجع سابق، ص 98.

[104]() لمياء محمد أحمد، إيمان عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 334.

[105]() يرجى الرجوع للموقع التالي:

http:// naqaae.eg/, access at: 25/1/2017

[106]() يرجى الرجوع للموقع التالي:

http:// naqaae.eg/, access at: 25/1/2017

[107]() السيد أحمد عبد الغفار، دور التعليم الثانوي الفني في مواجهة تحديات بناء الاقتصاد المعرفي، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ـ شعبة التعليم الفني، 2010م، ص ص 71 ـ 73.

[108]() جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، 2011وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، وثيقة التعليم الثانوي، الإصدار الثالث، ص ص29ـ 33.

[109]() أبو بكر بدوي، دراسة حالة عن مصر، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التعليم للريادة في الدول العربية، مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسة stratreal البريطانية، دراسة حالة عن الدول العربية

(الأردن ـ تونس ـ سلطنة عمان ـ مصر)، مركز اليونسكو ـ يونيفوك الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني ـ بون، 2010م، ص 80.

[110]() المرجع السابق.

[111]() جميل السيد أحمد، مرجع سابق، ص 30.

[112]() مجدي ماهر مسيحة وآخرون، مشكلات بعض المدارس الثانوية الفنية في مصر، (القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية)، 2016م، ص ص 60 ـ 61.

[113]() جميل السيد أحمد، مرجع سابق، ص ص 33 ـ 34.

[114]() خالد جودة محمد، تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي الصناعي في ضوء المستحدثات التكنولوجية الحديثة، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي السابع المعنون بـ "التحديات التكنولوجية وتطوير منظومة التعليم"، والمنعقد في الفترة من 29 ـ 30 أبريل 2009م، كلية التربية جامعة الزقازيق، ص ص 219 ـ 221

[115]() هناء شحتة السيد مندور، مرجع سابق، ص ص 143 ـ 144.

[116]() أبو بكر بدوي، مرجع سابق، ص 65.

[117]() مجدي ماهر مسيحة وآخرون، مرجع سابق، ص 65، 59.

[118]() محمد رأفت عبد الفتاح، آليات التوسع في التعليم الفني في ضوء احتياجات سوق العمل (تصور مقترح)، (القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، شعبة بحوث التخطيط التربوي، قسم اقتصاديات التعليم، 2015م)، ص ص 15 ـ 16.

[119]() وزارة التربية والتعليم، الأكاديمية المهنية للمعلمين، إنجازات الإدارة العامة لاعتماد جودة منظومة التدريب ـ الأكاديمية المهنية للمعلمين في التدريب، متاحة على الموقع التالي:

http://academy.moe.gov.eg-

[120]() أبو بكر بدوي، مرجع سابق، ص 65.

[121]() يسري طه دنبور، تقويم البرامج التدريبية لمعلمي التعليم الفني في مصر على ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، (القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية)، 2014م، ص ص 23 ـ 24.

[122]() المرجع السابق، ص 23.

[123]() المرجع السابق، ص ص 39 ـ 41.

[124]() جميل السيد أحمد، مرجع سابق، ص32.

[125]() المرجع السابق، ص110.

[126]() محمد رأفت عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص 15 ـ 16.

[127]() محمد حماد هندي، أيمن محمد مفتاح، دور التعليم الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر "دراسة ميدانية"، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، عدد أبريل ـ الجزء الأول 2014م، ص ص 106، 109، 111، 118.

[128]() فوزي رزق شحاتة وآخرون، مرجع سابق، ص111.